الهدف الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

تموز 2021 م | العدد القادم آب 2021 م
July. 2021 | Next Issue Aug. 2021
العدد 143 | السنة السابعة

تونس "إنقلاب" أم "مسار تصحيحي"؟

رأي الحدث

كيف يمكن أن نفهم ما يحدث في تونس؟

رولا سرحان

ليس من السهل توصيف ما يجري في تونس بأنه مجرد "انقلاب" أو مجرد "مسار تصحيحي"، دون أخذ السياقين العربي والدولي في الحسبان، والذي ما ينفك ينظر إلى تونس كفكرة يجب أن يتم إفشالها بكل السبل مستندين إلى فكرة استشراقية قديمة مبنية على أن العالم العربي لا يصلح له العلم كما لا تصلحُ له الفلسفة كما قال إرنست رينان مرة، ليتم إتباعها اليوم بمعايير "الليبرالية المتوحشة" التي تدفع باتجاه أن الديمقراطية هي أيضا فكرة لا تصلح للعالم العربي ولا تلائمه.

وإذا كانت هذه العدسة ضيقة المنظور إلى العرب، من خلال تسليط تركيزها على تونس، هي عدسة استعمارية بالأساس، فإنه لا يمكن أن نفهم ما يحدث في تونس إلى من خلال النموذج الاستعماري كنموذج تفسيري، والذي ما زال ينظر إلى المنطقة كمنطقة نفوذ وموارد ومصالح استرايتيجية. كما لا يمكن أن نفهم ما يحدث في تونس بمعزل عن السياقين الجزائري والمغربي، إذ إن إفشال التجربة التونسية إنما سيتيح المجال إلى إعادة تركيب المغرب العربي وفق المصطلح الجديد الذي أخذ يُصار إلى استعماله باعتباره منطقة "شمال أفريقيا". وللمصطلح دلالته الهوياتية كما السياسية، إذ يهدف إلى إعادة إنتاج "الجغرافيا المتخيلة" -وفق مفهوم إدوارد سعيد- للمنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب وما بينهما، بحيث يتم إسقاط هويتها العربية عنها، وإدخالها في نزاعات عرقية تمهيداً لتقسيم المنطقة بدءا من الجزائر وليبيا. وبما أن تونس دولة تتصف بإنسجامها العرقي والطائفي، فإن المدخل الأساسي لتكسيرها إنما هو عبر ذات المدخل الحداثي المشوه الذي لم تُفلح الدول العربية ما بعد الاستعمارية في تخطيه نحو إفراز "دولة الرعاية الاجتماعة المستقلة الديمقراطية العادلة" التي نظر لها المفكر التونسي منير السعيداني بدءا من العام 2014.

وإذا ما قمنا بتفصيل خارطة المصالح والتحالفات النخبوية في كل من تونس وليبيا والجزائر والمغرب، فسنفهم ما يحدث في تونس. بشكل أساسي، تم دعم قرارات الرئيس التونسي من قِبل دولتين واحدة هي دولة جوار: الجزائر، والأخرى هي الإمارات. ولكل غاياته من هذا الدعم، فالجزائر، دعمت الرئيس سعيد لأنها تريدُ تقويته على حساب إخوان تونس "حزب النهضة" المتحالف مع إخوان المغرب "حزب العدالة والتنمية المغربي"، وهو حزب مطبع - يُجارية إخوان تونس في إفشالهم نقاشات إقرار قانون تجريم التطبيع في مجلس النواب التونسي، كما أنه بالأساس يدعم التوجه الرسمي للملكية المغربية الساعي إلى تقسيم الجزائر، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار توزيع المغرب لوثيقة على الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتحدث عن "حق تقرير المصير للشعب القبائلي [الأمازيغي]". أما الإمارات، فمعلوم تماماً موقفها من مختلفٍ ثورات الربيع العربي، وتونس هي الأنموذج الديموقراطي الأكثر نجاحاً في إدارة العلاقة مع "الإسلام السياسي"، واستيعابه ضمن أطر الدولة وإشراكه في العملية السياسية، وهو ما لا تريدُ له دولة كالإمارات أن يستمر. وليست تركيا وقطر بمعزل هي الأخرى عما يحصل، فتركيا التي تتدخل في ليبيا وعينها على غاز المتوسط، تدعم بتوجيهات من الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية التركي، حزب النهضة التونسي وتوظفه كحلقة وصل بين إخوان تركيا وإخوان ليبيا، فإذا ما تم إفشال إخوان تونس فسيخسر إخوان ليبيا عمقاً استراتيجيا مهما وحيوياً لهم، باعتبار "الإخوان" تنظيماً عضوياً مترابطاً. وفي ذات السياق، يمكننا أن نفهم تصريحات الغنوشي حول "الشراكة الاقتصادية الثلاثية" بين تونس وليبيا وقطر، وإعادة إعمار ليبيا من خلال تونس والتونسيين، وتصريحاته الأخرى المثيرة للجدل قبل نحو عام والمتمثلة في دعم "حكومة الوفاق الوطني" الليبية واعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة وهو ما أثار أزمة سياسية داخلية في تونس في حينها، بدأت تتصاعد حدتها حتى وصلت إلى ما وصلنا إليه أخيرا.

إن منطقة المغرب العربي هي المستهدفة بالأساس، حدث الانقسام العمودي فيها مع إخراج المغرب وتحييدها باتفاقات التطبيع مع "إسرائيل"، وليبيا الغارقة في انقساماتها وفوضاها الداخلية تُعاني ضعفا لن تخرج منه قريباً، في حين أن الجزائر تحاول الحفاظ على تماسكها الداخلي ووحدتها الجغرافية، لتظل تونس هي الدرع الحامي للمنطقة فإن سقطت سقط المغربُ العربي.

إذاً، ما هو المخرج؟ وما هي الكيفية التي يمكن الخروج عبرها من المأزق الحالي لتونس كي لا يتم تمرير مخطط "شمال أفريقيا" إلى "المغرب العربي"؟ إن أنموذج منير السعيداني هو الأنموذج الذي يجب أن يفهم عربياً، كي نخرج من مأزق الدولة ما بعد الاستعمارية باعتبارها دولة ما زالت تعيش أفولها الأخير نحو دولة "الرعاية الاجتماعية المستقلة الديموقراطية العادلة". فحركات الشارع العربي وثوراته إنما هي دلائل على ضرورة تمويت الدولة الأولى بما مثلته من هيمنة الدولة على المجتمع عبر عنفها الداخلي وانغلاقها السياسي واحتكارها الفضائين العام والخاص وتعميم الفساد وظهور اقتصاد القنص (قنص الفرص والأرباح) وحصره في النخب المتنفعة. بحيث تنبع هذه الدولة بالأساس من حاجات المجتمع وحاجات الشعوب وتكون كما يقول السعيداني دولة تنبع من "مجتمعها لتكون لمواطنيها أداتهم إلى بلوغ رغائبهم ومطامحهم وتحقيق مطالبهم فتكون دولة يسمح لها أساسها الرعائي الاجتماعي الديمقراطي العادل بأن تكون الضامن الضروري لاستقلال مرورها إلى دولة ومجتمع ما بعد عولميين."

فما يجب أن يفهمه السياسيون العرب أن قيم الديمقراطية هي قيم تمارسُ بعد أن تكون حاجاتُ المجتمع الأساسية قد أشبعت ولُبِّيت، بحيث تتواءم التنمية المستدامة مع مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، والتي مبعثها الأساس ومولدها ضمان "العيش الكريم" للشعوب. فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية والشعبُ جائع والشبابُ عاطلٌ ومنظومة الصحة منهارةٌ والأحزاب تنغلقُ على مصالحها السياسية الضيقة، وهنالك أيدٍ تريدُ العبث في الدولة.

من هنا، لَا يمكن أن نصفَ ما قام به الرئيس التونسي قيس سعيد باختزاله في مصطلح أنه مجرد "انقلاب"، ولا يمكنُ رفعه إلى مستوى كونه "ضرورة تصحيحية"، فهنالك شيءٌ من هذا وشيء من ذاك فيما حدث، وسعيد يسيرُ على صراط رفيع إما يسقطُه في هوة الانقلاب أو يحمله نحو مسار النهوض بالبلاَد، إذ يعتمد الأمر على مدى قدرته على إعادة الأمور إلى مواضعها الطبيعية بأن يستوعب بداية حجم الانتقادات الموجهة له ويعمل على تداركها ويعيد إنهاضَ تونس على مبدأ التشاركية والتعددية السياسية التي ليس بإمكانهِ لا تحجيمها ولا تهميشها. إذ إن المطلوب تحقيقه في تونس كبير جداً، ولن يستطيع سعيد أن يقوم به وحده، وإن ادعى ذلك، وإن غرَّته السياسة بذلك، لأن ذلك كان دائما خطأ أنظمة حكم الدول العربية ما بعد الاستعمارية، التي ابتدأت نضالتها وطنية وانتهت استبدادية.

ستكون الأيامِ القليلة القادمة حاسمة في تاريخ تونس، وفي تجربتها الريادية عربياً، وليس بإمكاننا إلا الانتظار مرددين تضرع محمود درويش: "حافظي على نفسك يا تونس...سنلتقي غدا على أرض أختك فلسطين".

سعر فائدة
%4.5
تملّك بيت الأحلام
بفائدة ولا بالأحلام
مع القرض السكني
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
بالتل وجوال وooredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps
للمزيد من التفاصيل، يرجى
مسح الـ QR code أعلاه
تطبّق الشروط والأحكام.

ملف العدد

حوار خاص بـ "الحدث" مع المفكر التونسي منير السعيداني حول الأحداث الأخيرة في تونس

ما حدث مفصلي في تاريخ تونس لأنه كسر المراوحة ما بين استعادات الثورة التونسية وبين جرعات التحول الديمقراطي

- ما حدث فتح أفقا آخر لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع
- ليست يدا رئيس الدولة مطلقتين لا في قراءة اللحظة السياسية ولا في استثمارها
- في المستوى القانوني الرئيس معقود من لسانه وهو يعلم أن عليه أن يكون منسجما مع صورته
- حصيلة كل هذا: انقلابٌ قصرٍ ناعمٌ، يريد أن يظهر محصّنا دستوريًّا
- خصوم ما حدث فئتان: أولى متمسكة بحرفية الدستور، لها رصيد في انتقاد «النزعات الشعبوية» لدى الرئيس ، وثانية متضرّرة من سحب امتيازاتها السلطوية

في خضم الأحداث المتسارعة في تونس إثر القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد بصرف الحكومة، وتعليق أعمال مجلس النواب ورفع الحصانة عن أعضائه، والإمساك بمقادير السلطة التنفيذية، انقسمت التحليلات والشروحات والتفسيرات ما بين مؤيد لموقف الرئيس سعيد، وبين آخر رافض له معتبراً أن ما قام به إنما هو إنقلاب على منجزات الثورة التونسية.

خاص الحدث

وتظل الحالة التونسية بما أنجزته في العشرية الأخيرة حالة فريدة في العالم العربي، تريدُ الشعوب لها أن تنجح فيما تريدُ لها الأنظمة السياسية أن تفشل، ليس لتفشل تونس بل لتفشل ما تمثله تونس من فكرة ومن تجربة.

ولفهم ما حدث يوم الأحد 25-7-20121، أجرت الحدث لقاء صحفيا مع المفكر التونسي والأستاذ الجامعي في علم اجتماع الثقافة وأنثروبولوجيتها في المعهد العالي للعلوم الإنسانية التابع لـجامعة تونس المنار، الدكتور منير السعيداني.

وفيما يلي نص الحوار:

الحدث: كيف يمكن أن نفهم ما يحدث في تونس اليوم وكيف يمكن توصيفه؛ هل هو"إنقلاب" أم "مسار تصحيحي"؟

السعيداني: ما حدث مفصلي. مفصلي في تاريخ الثورة التونسية، ومفصلي في تاريخ الممارسة السياسية في تونس. طوال العشرية الماضية كنا نراوح بين استعادات عميقة وواسعة إلى هذا الحد أو ذاك لروح الثورة واندفاعاتها من جهة وجرعات ممّا يسمى "الانتقال الديمقراطي" من جهة ثانية. اندفاعات الثورة اتخذت على الأغلب شكل حركات احتجاجية ومطلبية ذات موجات متعاقبة أمّا جرعات "الانتقال الديمقراطي" فقد اتخذت على الأغلب شكل المواعيد الانتخابية التمثيلية المسطَّرة مساراتُها الدستورية وما بُني عليها من مؤسّسات حكم. إزاء مثل هذا المفترق يكون من الضروري تحديد الموقع الذي من زاويته يتمّ النظر والتحليل. يمكن النظر إلى ما كان خلال العشرية الماضية من أعلى، أي على أنه مسار دستوري لبناء ديمقراطية تمثيلية وإقامة توازن بين السلطات وتقنين لعمل المؤسسات وتأمين لاستمرارية هياكل الدولة... إلخ. هذا منظور علوم سياسية تركز، في معناها الدستوري، على الإجرائي والشكلي... ويمكن النظر إلى ما كان من أسفل على أنّه مخاضات متباينة ولكنها متظافرة لتنامي قدرة التعبير لدى قوى المجتمع عن مطامحها وآمالها. وبقدر ما كانت موجات الاندفاعات الثورية ذات أثر في تجذير الممارسة السياسية لدى من هم خارج المشهد الحزبي-التمثيلي كانت المواعيد الانتخابية ذات أثر في توزيع عوائدها المادية والرمزية على أعداد متزايدة من الملتحقين بالطبقة السياسية-الإدارية الحاكمة.

ما حدث يوم 25-07-2021، مفصلي لأنّه كسر هذه المراوحة. كانت ثمّة علامات تدل على أن المراوحة بلغت مرحلة من العُقم بحيث كانت تقترب من انكسارها عند نقطة ما. من بين هذه العلامات يمكن التركيز على واحدة ذات موقع في الأعلى وأخرى ذات موقع في الأسفل. في الأعلى كان انتخاب قيس سعيد لرئاسة الجمهورية خلخلة للتوازنات المرعيّة ضمن الطبقة السياسية-الإدارية الحاكمة وترتيباتها. وحتى نتبين العمق الذي أتى منه، لا بد من التذكير أن انتخابَه مَرَّ هو ذاته بمسار تحوّل فيه من قيس سعيد الشخص-الشخصية (نزاهة، استقامة، جدية،...)، إلى قيس سعيد الفكرة (ضرورة التغيير) إلى قيس سعيد المشروع (تغيير النظام السياسي) إلى قيس سعيّد البرنامج (نتيجة الجمع: الفكرة+ المشروع= البرنامج). وفي الأسفل كان هناك تجذر الحركات الاحتجاجية والمطلبية، والتي أظهرت أنّها شبابية أكثر فأكثر، وأنّها متزايدة الانقطاع حتى عن اليسار التقليدي الحزبي وأنها متصاعدة الارتباط بالأحياء الشعبية كما بيّنته تحرّكات جانفي-يناير الماضي. بهذا المعنى يمكن أن نفهم تسمية "الجيل الخطأ" التي أطلقها قطاع شبابي احتجاجي، حانق ومنشق، على نفسه.

وعلى الرغم من تباين المثالين من حيث الموقع فإن إمكانية التنافذ ظلت قائمة. وبالفعل كان ثمة تنافذ على خلفية تراكب مظاهر الأزمة متعددة المستويات التي تمر بها تونس بما هي أزمة نظام سياسي وأزمة منوال تنموي وأزمة منظومة رعاية اجتماعية-صحية. لقد أظهرت حملة قيس سعيّد للدور الثاني للانتخابات الرئاسية، كما أظهرته حركته الأخيرة في صرف الحكومة، وتعليق أشغال مجلس النواب ورفع الحصانة عن أعضائه، والإمساك بمقادير السلطة التنفيذية، إمكانية التنافذ بين السياقات. وهو تنافذ قابلٌ للتّصريف السّياسي لفائدة الطرف الأكثر قدرة على قراءة اللّحظة السّياسية واستثمارها. رئيس الدولة هو من قرر أن يحول هذا التنافذ إلى واقعة

ملموسة بعد أن كان تنافذا يشتغل بمنطق "كلية الظاهرة الاجتماعية" وتبادل التأثير والتأثر بين مكونات حياة المجتمع ومستوياتها. وهو في قراره هذا، حسم أيضا التناقض الذي حكم موقعه هو ذاته إلى حدّ الآن بين أن يكون هناك، ضمن منظومة حكم قامت بمفعول مسار انتخابي محدد، وبين أن يكون مُنْكِرًا للمنظومة كارهًا للمسار. وهو يريد من حسمه هذا التناقض، أن يظهر، في الآن ذاتَه، على أنّه حسم للمراوحة بين الاندفاعات الثورية وجرعات "الانتقال"، لفائدة الأولى. حجته في ذلك أن في تمطط الانتقال وعَرَجِه، انعدمت فعاليته في المستوى النيابي مثلا، فصار البرلمان في مهب فوضى الاشتغال والتعطيل والعنف، بحيث "توجب" كسر التوافق السياسي الفَاسِدِ والمُفْسِدِ.

ليست يدًا رئيس الدولة مطلقتين لا في قراءة اللحظة السياسية ولا في استثمارها. سياسيا هو ملزم بمراعاة ما يتطلبه بناء جبهة سياسية حوله هو أول من يعلم أنه في أمس الحاجة إليها، وقد أعلنت أحزاب ومجموعات سياسية أنها تراها حلا للأزمة السياسية من خلال مقولات شعارات حكومة الرئيس-الجبهة الرئاسية-الكتلة الرئاسية... وهذا هو البناء الذي تتتالى مفاعيله الآن من خلال بيانات المساندة الحزبية التي بدأت تظهر. طبعا تظل مساندة الاتحاد العالم التونسي للشغل مركزية في بناء هذه الجبهة وتكتيلها وإعطائها بعض العمق الجماهيري. شكليا، وهو أستاذ القانون الدستوري، وهو من خاض معارك متتالية حول أحقيته الحصرية في تأويل الدستور في ظل غياب المحكمة الدستورية (فصول الدستور من 118 إلى 124 عليها) التي لم تسمح المماحكات السياسية بإرسائها. في المستوى القانوني الرئيس معقود من لسانه، وهو يعلم أن عليه أن يكون منسجما مع صورته.

ما حصيلة كل هذا: انقلابُ قصرٍ ناعمٌ، يريد أن يظهر محصّنا دستوريًا. لذلك أبدى حرصا على القول إنه ليس خارج الشرعية الدستورية، ولم يمنعه عدم تنصيص الدستور على حرفية القرارات المتخذة باسم "التدابير الاستثنائية التي تحتمها الحالة الاستثنائية" الوارد ذكرها في الفصل 80 من الدستور من اتخاذها. وقد أكد أن تأويله هذا صائب لفقرة موالية في ذات الفصل نصها هو " ويجب أن تهدف هذا التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة". والرئيس يريد أن يبدو ما قام به محصَّنًا جماهيريا من حيث اقتطافه لحظة غضب شعبي عارم ومتفاقم منذ أشهر ولّد رغبة جامحة في التغيير. كما يريد له أن يظهر محصَّنا سياسا من ناحية استهدافه طبقة سياسية حاكمة ذات مصالح متشابكة بالغة الإضرار بالعباد والبلاد، ومتزايدة التعفن في ممارساتها.

باجتماع هذه "الموافقات" لاقى ما حدث ترحيبا سياسيا من "جبهة الرئيس" السياسية الآخذة بالتكوّن، وترحيبا جماهيريا مناطقيا وطبقيا-فئويا واسعا. ومن بين المرحبين الفئات الاجتماعية المنتمية إلى الطبقات الوسطى المدينية ذات نمط الحياة المحدّث، الحريصة على مناضهة النهضة اجتماعيا. سياسا، خصوم ما حدث فئتان: أولى متمسكة بحرفية الدستور، لها رصيد في انتقاد "النزعات الشعبوية" لدى الرئيس ، وثانية متضرّرة من سحب امتيازاتها السلطوية.

وعلى الرغم من انقلابيته، قد ينجحُ ما حدث في المرور، إذا ما تمكّن من الحفاظ على زخم التأييد الشّعبي الواضح وسرّع من "استعادة الحالة الدستورية". ومع ذلك يظل الامتحان الأكبر لتجذر حقيقي لما حدث هو في إثبات إمكانية إكساء "الحكم الجديد" مشروعيَّة من حيث مُضيِّهِ في تغيير حقيقي لأوضاع الناس اقتصاديا واجتماعيًا وصحّيًا.

الحدث: كيف يمكن أن نفسر ما وصلت إليه تونس اليوم من منظور علاقة الدولة بالمجتمع؟

السعيداني: إذا ما واصلنا في القراءة من أسفل، ومن داخل ما يعتمل في المجتمع من أصوات احتجاجية ومطلبية مزمنة، يمكن اعتبار ما حدث نقطة فارقة في بلوغ "صوت المجتمع الدفين" مستويات عالية من الارتفاع. خلال السنوات العشر الأخيرة، طالت العلاقة بين خارطة الاحتجاج الاجتماعية وخارطة المعارضة السياسية مثلا، اهتزازات كبرى أكثرت من مَوَاطِنِ التّفارق. أن تظل خارطة الاحتجاج من دون تعبير سياسي مباشر، فلا تؤثر في السياسات العمومية أو في الخطط الحكومية فهذا يعني انسداد طرق محددة لإحداث التغيير وانفتاح أخرى. وفي العادة هذا التفارق ما بين الانسداد والانفتاح يميل، في سياق الجيشان الاجتماعي مثل الذي تعيشه تونس بحدّة وعمق وتسارع، إلى التجذر والتشعّب والاستعصاء على المعالجة، وعلى الأخصّ إذا كانت، مثلما شهدنا ذلك، معالجة فوقية ومتعالية وصمّاء بل وبوليسية-أمنية رقابيا وعقابيا.

ولكن من المهم أن نعود قليلا إلى الوراء، مثلما حاولت أن أفعل في نص لي عَنْوَنْتُهُ "واحد، عشرة، خمسة وستون". سميت بالواحد عام الجائحة، وبالعشرة عقد الثورة، وبالرقم الأخيرة عمر الدولة ما بعد الاستعمارية في تونس. وبيّن لي ما خضتُ فيه أن الدولة ما بعد الاستعمارية في تونس منذ نشأتها، "قامت على إنكار تامّ لضرورة معالجة مسألة العدالة الاجتماعية، مع عجزيْن بنيويين عن صناعة معنى الحياة: تحديث كسيح يتوهّم القُدرة على هندسة المجتمع بفوقية الدّولة الموغلة في المجتمع، وتنمية للتخلّف تروّج وهم التغلب عليه، وتراوح بين سرابات التوازن، والبشرية، والاستدامة"...

في ذات النص، اعتبرتُ أن همَّ تلك الدولة ما بعد الاستعمارية لم يكن توفير مستلزمات العيش الكريم وإتاحة فرص التطوير الخلاق لقدرات المجتمع على التحكم في تاريخية تغيره، بل إثبات قدرتها هي على إنتاج العالم الاجتماعي، مادّيًا ورمزيًا، وهندسة المجتمع على صورة ما تُريده منه. وعلى ذلك، وعلى النمط الكولونيالي، بنت تلك الدولة علاقتها بالمجتمع على أولويّة مراقبته، من خلال وراثة استراتيجية إطلاق يد السلطة الكولونيالية في مراقبة الهويّات التاريخية الجماعية من قبائل وعروش وبُلدان وأوطان، وهذه هي التسميات التي كانت سارية لمجتمع القرب.

مجتمع القرب هو ضديد المجتمع الذي سعت الدولة الحديثة، ومنذ الدولة ما قبل الاستعمارية، في أواسط القرن التاسع عشر، إلى جعل ممارساته وأنشطته وهوياته وتاريخيته مبنية على أسس مركزية الدولة، وعلوية الملك العام، وكليانية الجهاز، وسيطرة المؤسسة وهيمنة المدينة على الريف، و'انتظام" السوق في حدود ما تسمح به أنظمة التبادل التجاري وتقسيم العمل العالمية بين "الدول".

منذ أكثر من قرن ونصف إذاً، تمّ بناء العلاقة ما بين الدولة والمجتمع على أساس غَلَبة الأولى على الثانية وكانت شعارات التمدين والاستنارة من "الأمم العظام" (أوروبا) والتحديث والتنمية واللحاق بركب الأمم المتقدمة... حتى شعار التحرّر الوطني الذي كان مركزيا خلال النصف الأوّل من القرن العشرين تم تجييره في اتجاه هذه الغلبة لدى بناء الدولة ما بعد الاستعمارية. وكانت لحظة 2011 لحظة فارقة في هزّ هذه الغَلَبة بنية وفلسفة وممارسة وعلاقات قوّة. إن القراءة الأكثر عمقا لما كان على امتددا العشرية الماضية هي التي تقول بأن ما كان فيها هو محاولات دؤوبة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي، وميثاق العلاقة مجتمع-دولة. وباعتبار أن كل تلك المحاولات قد باءت، إلى حد الآن، بالعجز عن بلوغ أهدافها، يمكن القول إنّ ما حدث بتاريخ 25-07-2021 فتح أفقا آخر لإعادة تشكيل العلاقة ما بين الكِيَانَيْن. هو أفق مزدوج ما بين المزيد ممّا أسميته في نصوص سابقة لي "التمكين" والمزيد ممّا أسميته أيضا "التجريد". وثمّة هنا رهانٌ تاريخي بعيد المدى.

الحدث: طرحت مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديموقراطية العادلة كنموذج تحولي يبتعد عن الدولة ما بعد الاستعمارية، هل يمكن أن نفهم ما يحدث في تونس اليوم ضمن هذا السياق أي سياق صيرورة إنتاج لدولة الرعاية أما هو نكوص عنه؟

السعيداني: يمكن أن يكون أنموذج دولة الرّعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة أفقا ممكنا لما أسميته في إجابتي عن سؤالك السابق إعادة صياغة العقد الاجتماعي ميثاق العلاقة مجتمع-دولة. بكل التنويعات الممكنة على هذا الشعار، نكون على الضد تماما مما كانت عليه الدولة ما بعد الاستعماريّة في تونس إلى حد اليوم. وقد كنت اقترحتُ هذا الأفق منذ 2014، معتبرا أن صلوحية الدولة ما

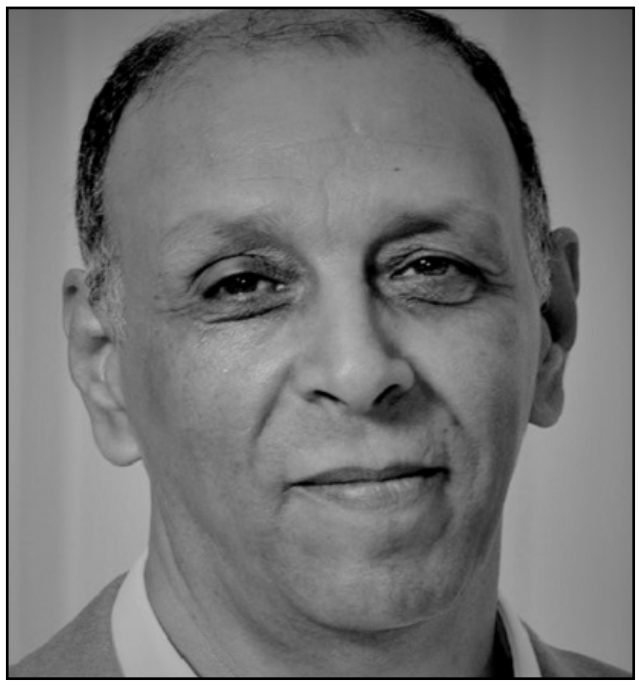

بعد الاستعمارية في تونس قد انتهت منذ نهاية 2010، وأنها قد استنفدت عمرها الافتراضي، كما هو الحال في كل الدول العربية كافة تقريبا. ولكن ها نحن نعاين أن حشرجاتها لا تزال مستمرة إلى الآن وربما تتواصل حينا آخر. وهذه المعاينة تعجّل بسؤال: هل اجتمعت شروط دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة الآن وهنا؟

أميل إلى الإجابة بأنها لم تجتمع بعدُ. اندفاعات الثورة التي بدأتُ بها رسم لوحة ما يحدث في تونس منذ عشرية جعلت ولا شك الأنموذج المقترح أوضح وأكثر مشروعية ولكن عقبتين على الأقل لا تزالان تفصلاننا عن تحوّله إلى منوال قريب التحقق: قوة اقتصاد الريع واستشراء أثره في صوغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تونس من جهة، وغموض السياسات الاقتصادية البديلة من جهة أخرى. خذي مثلا ما يمكن أن نسمِّيَهُ "اقتصاد حرب مقاومة الجائحة مثلا". هو اقتصاد حرب/مقاومة ولكنه لا يرتكز على تحويل الأزمة إلى فرصة تغيير من حيث استعادة الدور الرعائي للدولة والتقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من بوابة العدالة الصحية، والأخذ من كل، حسب البعض من طاقته على الأقل، ليكون لكل حسب الأساسي من حاجته على الأقل. ما الذي تم إنجازه في هذا الباب المتصل برعائية الدولة المشار إليها في الأنموذج وعدالتها. في الحقيقة، كانت "سياسة حكومة الجائحة" كما أسميتُها على النقيض تماما من ذلك.

خذي مناعة الاقتصاد تجاه إمكانية السقوط في حالة التداين المفلس للميزانية العمومية والوقوع تحت الوصاية المالية الدولية. ما الذي تم إنجازه في هذا الباب المتصل باستقلال دولة الرعاية التي يشير إليها الأنموذج؟ ديونٌ ثم تركيم للديون من أجل خلاص فوائد الديون الأولى، ثمّ ديون على الديون من أجل تدارك ما فات من خلاص فوائد ديون سابقة. لا بل يتعزز ذلك باستعداد الحكومة لإمضاء "اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق مع أوروبا".

هل لي أن أضيف أن رّهان الديمقراطية، حتّى هو، ليس مضمونا فوزُ تونس به في مُرَاوَحَتها ما بين ديمقراطية تمثيلية كسيحة وغارقة في الفساد، ومصاعب عميقة في إرساء آليات السلطة المحلية التي ينص عليها الفصل السابع من دستور 2014، بفصليه الإثني عشر. بل إن واحدا من آفاق ما حدث بتاريخ 25-07-2021 هو انفتاح انقلاب القصر النّاعم الذي تمَّ ،على استبدال ما يعتقد أنّه حصّن به ذاته دستوريا وسياسيا وشعبيا بتوجهات غير ديمقراطية أو حتى منافية للديمقراطية. إذا كان هذا فسوف يكون إمعانا في سياسات التجريد التي أشرت إليها.

وليست الحصانة الحقيقية ضد هذا الأفق الاستبدادي إلا بالسياسات الضديدة الضامنة للممارسة السياسية الحرة المستقلة المفتوحة، حتى لو لم تتوفر إمكانياتها إلاّ باضطرار القوى الاجتماعية ذات المصلحة إلى إعادة فرضها مجددًا بوصفها من مقومات الطريق السالكة نحو دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة.

تقرير

الوحدة 8200 .. المال مقابل التجسس

كثرت التقارير والتسريبات في السنوات الأخيرة عن الدور الذي تؤديه الوحدة 8200 في جيش الاحتلال في عمليات التجسس في المنطقة وحول العالم، وقد ساهم خريجوها في بناء تقنيات وبرامج تجسس استخدمت في مراقبة ومتابعة معارضين ومقاومين وصحفيين ومسؤولين سياسيين. لكن الوحدة التي تتبع للمؤسسة الرسمية الإسرائيلية تحاول إخلاء مسؤوليتها عن منتجاتها من خلال بناء منظومة شركات صغيرة يديرها من يطلق عليهم "خريجو 8200".

خاص الحدث

ما هي الوحدة 8200؟

في عام 1948 تشكلت الوحدة الاستخباراتية الإسرائيلية 8200 من مجموعة من المستوطنين العراقيين الذين شاركوا في احتلال فلسطين، وقد وقع الاختيار عليهم لاتقانهم الكامل للغة العربية بطبقاتها الغنية ومعانيها حمّالة الأوجه، ومستواهم المهني العالي، وحاجتهم الماسة للعمل، وقد أكسبهم ذلك زخمًا واندماجًا فوريًا وأدوارا مهمة في الوحدة الاستخباراتية.

يقول أحد مؤسسي الوحدة، يحزقيل كوهين، إن غالبية يهود العراقيين الذين قدموا إلى "إسرائيل" كانوا من خريجي الثانوية العامة، ومستوى الثانوية العامة في بغداد، مقارنة بنظيرتها في الدول العربية الأخرى، كان مرتفعا بشكل ملحوظ، وهذا شجع المؤسسة الإسرائيلية لاختيارهم لأداء مهام ذكية.

كان اليهود العراقيون من أكثر المستوطنين الجدد اطلاعا على الثقافة والقوانين العربية إلى جانب إتقانهم اللهجة المصرية العربية بحكم تعرضهم المستمر للسينما المصرية. في نهاية عام 1949 وخلال الخمسينيات من القرن الماضي، استثمر الاحتلال قدرًا كبيرًا من الجهد في تحديد وتعيين وتدريب موظفين محترفين في الترجمة من العربية للعبرية.

في عام 1950، كانت الوحدة بحاجة ماسة إلى خبراء من ذوي الخبرة في مجال الموانئ، والخدمة البريدية، وفي السكك الحديدية ونظام التجارة، من أجل المساعدة بشكل كبير في مجال تشفير الرسائل، وفي عام 1956، كانت هناك حاجة متزايدة لمتحدثي اللغة العربية لمرافقة الوحدات القتالية.

في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي تم تشكيل ثلاث وحدات قيادة تابعة للوحدة 8200، كل منها تتشكل من عشر فرق - معظمهم من العراق - وقد تم تدريبهم حسب المهام الموكلة لهم. وكان من أبرز مسؤولي الوحدة أفراهام شاروني، مؤلف القاموس العربي-العبري الشامل، الذي وضع الأسس لنظام تدريب الوحدة 8200، وعزرا ماني، مؤلف قاموس المصطلحات العسكرية، الحائز على جائزة إسرائيل في اللغويات السامية (1936).

لكن دور الوحدة بعد عقود من الزمن لم يقتصر على فك التشفير وترجمة المحادثات التي يتم رصدها بالوسائل التكنولوجية، بل أصبحت حاضنة تكنولوجية وبيئة خصبة لتشكل للعديد من الشركات في مجال التكنولوجيا الفائقة، والتي أصبحت أسماؤها مألوفة في عالم الصناعات التكنولوجية خاصة عندما يتم الحديث عن تصنيع تقنيات الدفاع والهجوم.

في سبتمبر 2010 كشفت مجلة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية أن إسرائيل تدير واحدة من أكبر قواعد التجسس في العالم ومقرها في النقب الغربي. وصف تقرير لوموند ديبلوماتيك، القاعدة الواقعة بالقرب من مستوطنة أوريم، بأنها جزء مهم من وحدة التجسس المركزية التابعة للوحدة 8200، التابعة لشعبة استخبارات جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وبحسب المجلة، فإن القاعدة وظيفتها الاستماع إلى المكالمات الهاتفية واختراق مراسلات البريد الإلكتروني لـ "الحكومات والمنظمات الدولية والشركات الأجنبية والمنظمات السياسية والأفراد"، وأن أحد الأهداف المهمة للقاعدة في أوريم هو التجسس على حركة البث

وحركة السفن في البحر الأبيض المتوسط.
وتوضح المجلة الفرنسية أنه يتم نقل المعلومات التي يتم جمعها في قاعدة أوريم للمعالجة في مقر الوحدة 8200، والذي يقع في هرتسليا. تقول مجندة سابقة في 8200 كانت تعمل في مجال تحليل المعلومات، إن وظيفتها كانت اعتراض الاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني من الإنجليزية والفرنسية إلى العبرية.

بيع الخدمات الأمنية

يقول أحد مسؤولي الوحدة 8200 إن ذكرها في أي سيرة ذاتية بهدف العمل في شركات التكنولوجية يفتح الباب سريعا أمام خريجيها لأنها تعتبر واحدة من أكثر الوحدات حرفية حول العالم في جمع المعلومات الاستخباراتية، وهو ما دفع بعض ضباطها لتأسيس شركات تكنولوجية.
ومن بين خريجي الوحدة الثلاثي مؤسسي شركة أمن المعلومات Check Point وهم جيل شويد وشلومو كرامر وماريوس ناخت. والرئيس التنفيذي لمجموعة Zap، نير لامبيرت، الذي شغل منصب رئيس اتحاد خريجي 8200، وقد خرجت الوحدة الآلاف من المهندسين والخبراء في مجال التجسس، وتعتبر البيئة الأهم للشركات الناشئة في إسرائيل، على سبيل المثال الشركتين العملاقتين Verint و Nice والشركات الناشئة مثل Mintigo و Equise.
في عام 2017 أقام خريجو الوحدة 8200 الحفل الأول لهم والذي كان عبارة عن اجتماع موسع في مدينة نيويورك. في المدينة يسكن 300 من خريجي الوحدة، أي أكثر من أي مكان آخر في الولايات المتحدة. يوجد في وادي السيليكون حوالي 200 خريج، وتضم منطقة بوسطن حوالي 100 من كبار العاملين في الوحدة سابقا.
ليس من المستغرب أن تأتي الوحدة 8200 إلى نيويورك، التي تزدهر صناعة التكنولوجيا الفائقة والشركات الناشئة فيها. وفقًا لغاي فرانكلين، الرئيس التنفيذي لشركة Susa New York، ومؤسس خريطة الشركات الناشئة في نيويورك، يوجد حاليًا حوالي 350 شركة للتكنولوجيا الفائقة في المدينة، من الشركات الناشئة إلى الشركات الناضجة، التي يسيطر عليها الإسرائيليون.
وتكشف صحف غربية وإسرائيلية أن خريجي الوحدة يقومون بجمع الأموال في الولايات المتحدة لصالح جيش الاحتلال الإسرائيلي من خلال جمعية "أصدقاء جمعية جيش الدفاع الإسرائيلي"، التي تجمع عشرات الملايين من الدولارات سنويًا في مناسبات مختلفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.
كان الهدف من حفل خريجي 8200 في نيويورك هو جمع الأموال، ولكن كان هناك هدف آخر أكثر أهمية وغير عادي بالنسبة لخريجي وحدات جيش الاحتلال الإسرائيلي العاملين في الولايات المتحدة هو محاولة ربط الشركات الناشئة المرتبطة بالوحدة 8200 بالعملاء وصناديق رأس المال الاستثمارية في الولايات المتحدة.
كانت فكرة منظمي الاحتفال هي الاستفادة من علاقات خريجي الوحدة مع عالم الأعمال، سواء كان ذلك في صناديق رأس المال الاستثماري، أو شركات التكنولوجيا الفائقة، أو المستثمرين، لمساعدة الشركات الناشئة التابعة لخريجي 8200 على تطوير علاقاتها الاقتصادية، وقد عمل ممثلو الوفد الاقتصادي الإسرائيلي في نيويورك على ترتيب لقاءات لخريجي الوحدة بمؤسسات اقتصادية.
يعتقد بعض خريجي الوحدة أنه من الأفضل عدم كشف أسمائهم وصورهم حماية لأمنهم والحفاظ على الصورة السرية للوحدة حتى وإن غادروها لعالم الأعمال. إنهم يدركون أن وجود العديد من الخريجين في نيويورك ليس سرا من أسرار الدولة، لكن لا يوجد سبب لجذب الانتباه الزائد. وقد يكون السبب الآخر هو أن الخلفية العسكرية لخريجي الوحدات الإسرائيلية دائما ما تلاحقهم علامات استفهام أيضًا. غالبًا ما يُنظر إلى الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج على أنهم عملاء للموساد.

خريجو الوحدة.. تنوع أدوات التجسس والتجنيد

وتعترف مصادر إسرائيلية بأن عمل الوحدة تحول من الدفاع إلى الهجوم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتنوعت أدوات التجسس والتجنيد، لتشمل استخدام رسائل اختراق الهواتف المحمولة، التي تستخدمها أجهزة الاستخبارات في البلدان المتقدمة.
لكن الأمر يبدو إشكاليا بالنسبة للوحدة 8200 عندما يتعلق الأمر بشركة إسرائيلية معينة كما NSO، التي خدم مؤسسوها في 8200، وهي الشركة التي تمكنت من اكتشاف ثغرة في iPhone، رغم أنه محصن أكثر من الهواتف المحمولة الأخرى، وقد ابتكر مهندسوها خطة للاختراق والهجوم والتجسس على iPhone.
لا شك أن هناك علاقة كبيرة بين الشركات الخاصة التي تتولى عمليات تطوير البرمجيات في إسرائيل والوحدة 8200، خاصة وأن مديريها من خريجي الوحدة نفسها. وهذا يسمح للمخابرات الإسرائيلية باستخدام هذه القدرات لصالح إسرائيل من خلال عمليتها التجسسية. الوحدة التي يتحدث فيها معظم موظفيها اللغتين العربية والفارسية. تم تأكيد هذه الفرضية من خلال ما يسمى بالمتدربين الذين وجدوا أن شركة "NSO" وحدها استهدفت حوالي 180 شخصًا من خلال برامج التجسس الخاصة بها في غضون عامين فقط. ويعتبر هذا التطور في العلاقة الوثيقة بين جيش الاحتلال والشركات في القطاع الخاص في إسرائيل "غير محدود". لا توجد قوانين تفرض قيودًا على المجندين حول ما يمكن استخدامه تقنيا لحماية الأمن السيبراني في إسرائيل.

الفضيحة الأخيرة

الشهر الجاري كشفت منظمتا "العفو الدولية" و"فوربيدن ستوريز" الفرنسية أنهما تعاونتا مع مجموعة من المؤسسات الإعلامية بينها "واشنطن بوست" و"غارديان" و"لوموند" في تحقيق للكشف عن آلاف عمليات التجسس التي تتم من خلال برنامج "بيغاسوس" الذي تصنعه "NSO" الإسرائيلية، والتي خدم معظم مسؤوليها في الوحدة 8200. التحقيق سبب لإسرائيل حرجا كبيرا واضطر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي كان على قائمة الأهداف المفترضة إلى تغيير رقمه وجهاز الهاتف الذي كان يستخدمه.
وأصبح برنامج بيغاسوس بحسب منظمة العفو الدولية قادرا على تشغيل كاميرا الهاتف أو الميكروفون وجمع بياناتهما، وقد تم تسريب قائمة تضم أسماء نحو 50 ألف هدف للمراقبة والتجسس. وفيما تبدو إسرائيل رسميا تحاول التنصل من هذه الفضيحة، إلا أنها بكل تأكيد ستلقي بثقلها مستقبلا على الوحدة 8200 وعالم الأعمال المرتبط بها والذي يرفد جيش الاحتلال والمؤسسة العسكرية بموازنات ضخمة.

تقرير

الأسرى يخوضون معركة "الكرامة" احتجاجا على سياسة الاعتقال الإداري

14 أسيرا يواصلون إضرابهم المفتوح عن الطعام وتهديدات بخطوات تصعيدية

هيئة الأسرى: قريبون من انفجار حقيقي داخل السجون الإسرائيلية

أعلن 45 أسيرا فلسطينيا في سجون الاحتلال الإسرائيلي، إضرابهم المفتوح عن الطعام، احتجاجا على سياسة الاعتقال الإداري التي كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاجها بعد هبة الأقصى ومعركة سيف القدس في مايو الماضي 2021. يأتي ذلك وسط تهديدات لأسرى من مختلف السجون بخوض إضراب مماثل إما احتجاجا على اعتقالهم إداريا أو دعما للأسرى المضربين.

الحدث - سجود عاصي

والأسرى المضربون هم: محمد الزغير من الخليل، سالم زيدات من الخليل، محمد اعمر من طولكرم، مجاهد حامد من سلواد، محمود الفسفوس من الخليل، كايد الفسفوس من الخليل، رأفت الدراويش من الخليل، جيفارا النمورة من الخليل، نضال خلف من نابلس، ماهر دلايشة من رام االله، احمد عبدالرحمن أبو سل من الخليل، محمد خالد أبو سل من الخليل، حسان تيسير ربعي من الخليل، فادي العمور من الخليل.

واعتبر المتحدث باسم هيئة شؤون الأسرى والمحررين حسن عبد ربه، أن الإضرابات الفردية من شأنها تسليط الضوء على سياسة الاعتقال الإداري التي يقبع بسببها أكثر من 540 أسيرا يتركزون في ثلاثة سجون لدى الاحتلال الإسرائيلي (عوفر، النقب الصحراوي، مجدو) دون وجود تهمة.

وبحسب عبد ربه، جاء إضراب الأسرى الأخير، احتجاجا على تصعيد الاحتلال في سياسة الاعتقال الإداري، خاصة وأن المعتقلين الإداريين هم من الأسرى المحررين الذين قضوا فترات متفاوتة في سجون الاحتلال، بعضهم تجاوزت سنوات اعتقاله الإداريّ 15 عامًا.

ويتيح قانون الاعتقال الإداري، اعتقال الفلسطينيين دون توجيه تهمة لهم، وعادة ما يتم إصداره لمدة تتراوح ما بين شهرين وستة أشهر، يتم تجديدها لعدد غير محدد من المرات، وتتذرع سلطات الاحتلال، أن المعتقلين الإداريين، لديهم ملفات سرية لا يمكن الكشف عنها حتى للمعتقل نفسه، فيبقى المعتقل في السجن دون تهمة ودون معرفة موعد محدد للإفراج عنه.

ويشكل الاعتقال الإداري انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني والذي بموجبه يحق للأسير معرفة أسباب اعتقاله؛ إلا أن الاحتلال يرفض بموجب الاعتقال الإداري إطلاع الأسير على ذلك بذريعة الملف السري.

وأثار إضراب الأسرى الأخير مخاوف على حياة كافة الأسرى المضربين، وتخوفاتها من أن يتعرضوا لذات السياسة التي طبقت بحق الأسير المحرر الغضنفر أبو عطوان، الذي استمر في إضرابه 65 يوما، وكاد أن يلتحق بركب شهداء الحركة الأسيرة، لولا إنهاء اعتقاله والإفراج عنه، من إهمال طبي ممنهج.

وطالبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية والمحلية بالتحرك الفوري لوضع حد للتفرد الإسرائيلي بالأسرى الإداريين المضربين عن الطعام داخل سجون الاحتلال، والذين نقلوا جميعا إلى الزنازين منذ اللحظات الأولى لإضرابهم، وبعضهم نقل الأحد الماضي من الزنازين إلى أماكن مجهولة.

واعتبرت أن الإجرام والعنصرية التي ترافق سياسة الاعتقال الإداري أصبحت لا تطاق، وأن الأسر والعائلات الفلسطينية تدفع ثمنا يوميا جراء ذلك، "ولا يعقل أن يستمر صمت المجتمع الدولي على هذه المعاناة وهذا النهج من الاعتقال، وأصبحنا قريبين جدا من انفجار حقيقي داخل السجون والمعتقلات".

وهدد الأسرى في سجن عوفر وريمون، بإضراب عام عن الطعام، وأكد أسرى من داخل السجون، أن الحركة الأسيرة تدرس بجدية إعلان النفير العام لكسر هذه السياسة الإجرامية.

وقرر الأسرى الإداريون في سجن "عوفر"، وعددهم (151) أسيرًا، إرجاع وجبات الطعام في 12 تموز 2021، كخطوة أولية للبدء بتنفيذ خطوات نضالية واسعة رفضًا لسياسة الاعتقال الإداريّ، قد تصل إلى الإضراب عن الطعام، بالإضافة إلى الإعلان عن برنامج واضح يضم كافة الفصائل حول خطوات المواجهة القادمة.

من الجدير ذكره أنّ هذه ليست المحاولة الأولى التي يُنفذها الأسرى لمواجهة سياسة الاعتقال الإداريّ، بل نفّذ الأسرى

خاضع لشروط الحملة وأحكام البنك

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

طلابنا في الثانوية العامة
جهزوا حالكم لنحتفل سوا

وتربحوا معنا 10 جوائز

قيمة كل جائزة

1960 دولار

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا من خلال:

1700 150 150

BOP WhatsApp
00970 593 666 666

وعلى مدار سنوات طويلة خطوات نضالية، كان أبرزها عام 1997، وعام 2014، حيث خاض الأسرى الإداريون إضرابًا عن الطعام استمر 62 يومًا.

وفي تعريف الاعتقال الإداري، بحسب مؤسسات حقوقية، فإنه حبس الشخص دون محاكمة بدعوى أنه يعتزم في المستقبل الإقدام على فعل مخالف لـ "القانون"، دون أن يكون قد ارتكب بعد أيّة "مخالفة". ولأنّ الحديث يجري عمّا يبدو كخطوة وقائية فإنّه لا يوجد وقت محدّد لفترة الاعتقال، كما يجري الاعتقال الإداري دون محاكمة استنادًا إلى أمر يصدره قائد المنطقة وباعتماد أدلّة وبيّنات سرّية، لا يطّلع عليها حتّى المعتقل نفسه. وهذا الإجراء يجعل المعتقل في وضع لا يُحتمَل إذ يقف عاجزًا في مواجهة ادّعاءات لا يعرفها وبالتالي لا يملك طريقة لتفنيدها ودحضها بلا لائحة اتّهام ولا محاكمة وبالتالي دون إدانة ودون موعد محدد للإفراج عنه.

وفي ما يخص المعتقلين المقدسيين، يتم المصادقة على قرار الاعتقال الإداري من قبل وزير "الأمن"، وفي حالات "نادرة جدا" القائد الأعلى لجيش الاحتلال وفي هذه الحالة لا يكون هناك أي اعتبار لكون المعتقل من سكان القدس.

وتستخدم إسرائيل إجراء الاعتقال الإداري على نحو جارف بشكل روتينيّ بحيث اعتقلت على مرّ السنين آلاف الفلسطينيين لفترات طويلة سالبة منهم إمكانية الدفاع عن أنفسهم أمام المزاعم السرية الموجهة ضدهم.

ويلزم الأمر العسكري السلطات الإسرائيلية بجلب المعتقلين أمام قاض ولكن هذا لا يكفي لمنع إساءة استخدام هذه الوسيلة والإجراءات القضائية الخاصّة بالاعتقال الإداري هي في الأساس زيف يوهم بإعمال النقد القضائي. في الغالبية الساحقة من الحالات يقبل القضاة موقف النيابة ويصادقون على أوامر الاعتقال الإداري، ويوافق القضاة دائمًا على طلب النيابة فرض السرّية على الأدلة والبيّنات التي تعرضها أمامهم "لاعتبارات تتعلّق بأمن الدولة".

وبذلك يحوّل القضاة الاستثناء الوارد في أمر الاعتقالات الإدارية إلى قاعدة جارفة تحرم المعتقلين من أيّة إمكانية للدفاع عن أنفسهم أمام الادّعاءات الموجّهة ضدّهم، وسرّية الأدلّة تمنع المعتقلين ووكلائهم المحامون من فحص جودة المعلومات وصحّتها وراهنيّتها.

وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن "قواعد معاملة المعتقلين" من حيث الحقوق والظروف الاعتقالية والعناية الطبية بما لا يمس بكرامتهم؛ تؤكد مؤسسات حقوقية أن بنود الاتفاقية لا يتم الالتزام بها كما يجب من الاحتلال، والاعتقال الإداري بالصورة التي يمارسه فيها الاحتلال؛ يشكل ضرباً من ضروب التعذيب النفسي، ويرقى لاعتباره جريمة ضد الإنسانية، وجريمة حرب بموجب ميثاق روما، الذي يجرّم حرمان أي أسير حرب، أو أي شخص مشمول بالحماية من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة ونظامية، كما أن جلسات المحاكمة في الاعتقال الإداري تجرى بشكل غير علني، وبالتالي يحرم المعتقل من حقه في الحصول على محاكمة علنية، الأمر الذي يخالف ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي كفل حق المعتقل في المحاكمة العلنية.

كما وتعتبر أول وأهم ضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة هي أن يُبلَّغ المعتقل وبلغة يفهمها بطبيعة التهم الموجهة إليه، ليتمكن من إعداد دفاعه، أما المعتقل الإداري، فمنذ لحظة اعتقاله وحتى الإفراج عنه لا يتمكن من معرفة سبب اعتقاله، وكل ما يتردد على مسامعه هو أن هناك مواد سرية تشير إلى أنه "يشكل خطرا على أمن المنطقة"، وفي ظل المحاكم الصورية التي تعقد "لمراجعة" اعتقاله الإداري، لا يكون أمام المعتقل سوى انتظار تجديد أمر اعتقاله الإداري لمرات عدة ولأجل غير مسمى، أو الإفراج عنه عندما تقرر مخابرات الاحتلال ذلك، دون تمكنه من الدفاع عن نفسه، أو تفنيد الشبهات الموجهة ضده، مما يؤكد أن الاعتقال الإداري هو اعتقال تعسفي يتوجب مساءلة ومحاسبة مرتكبيه، وتعويض المعتقلين عن احتجازهم التعسفي وغير القانوني وفقاً للقانون الدولي.

وعلق مؤخرا، الأسير مؤيد الخطيب إضرابه المفتوح عن الطعام، بعد تدهور خطير طرأ على حالته الصحية، بعد أسبوع من خوض هذه المعركة، حيث تناقص وزنه بشكل ملحوظ، وأصيب بنزيف حاد في المعدة وأصبح يتقيأ الدم. وحملت الهيئة إدارة سجون الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياته، وعن حياة 14 معتقلا إداريا لا زالوا يخوضون معركة الأمعاء الخاوية، داعيةً المؤسسات الحقوقية والإنسانية التحرك الفوري لوضع حد لهذا التفرد بهم.

لا يقف الأمر، عند المعتقلين الإداريين فحسب، فقد كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين مؤخرا، أن صعوبة الحياة اليومية وقساوتها في مركز تحقيق وتوقيف حوارة، قد تدفع الأسرى لخوض إضراب مفتوح عن الطعام. وأوضحت الهيئة أن الأسرى يتعرضون لمعاملة صعبة وقاسية، ويقدم لهم طعام قليل وسيء، وهذا يتكرر بشكل يومي كأسلوب عقابي انتقامي منهم.

وأضافت الهيئة، أن الأسرى يعيشون حياة معقدة ولا إنسانية في هذا المكان، والرعاية الطبية والمتابعات الصحية مفقودة، والطعام المقدم ذو رائحة كريهة مما يشكل أوجاعاً وآلاماً في المعدة والأمعاء، والملابس والأغطية شحيحة جداً ولا يسمح بغسلها.

وطالبت الهيئة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكافة المؤسسات الحقوقية والإنسانية، التوجه الفوري لمركز تحقيق وتوقيف حوارة، لإنقاذ الأسرى من هذه المكرهة التي تهدد حياتهم وتعرضها للخطر، محملةً حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن أي انتكاسات تطرأ عليهم.

تقرير

يحتفلون بمناسباتنا الدينية والاجتماعية ويقدمون خدمات إنسانية.. مراكز الاستعمار الناعم في القدس

واظب الاحتلال من خلال جمعياته الاستيطانية ومؤسساته التي عمل على نشرها منذ احتلال القدس، على محاولة صهر الوعي المقدسي، وتطويع العقل العربي وتهويده، من خلال محاولة قواته تهويد وأسرلة المدينة المقدسة وتفريغها من سكانها الأصليين، لصالح الصهاينة، الذين يسعون من خلال ممارستهم إلى تدعيم الرواية الصهيونية بأحقيتهم في المدينة.

الحدث -سوار عبد ربه

حتى في اقتحاماته المتكررة للمسجد الأقصى يسعى الاحتلال لإثبات الوجود اليهودي بشكل دائم في المسجد، لخلق شعور لدى المقدسيين أن هذا هو الوضع الطبيعي وهو ما عليهم تقبله، ومن أجل ذلك عمدوا إلى تقسيمه زمانيا ومكانيا، من خلال توزيع أوقات الصلاة بين المسلمين واليهود عند تنفيذهم للاقتحامات وأداء الصلوات التوراتية فيه.

هذا ما أكده الكاتب والمحلل السياسي راسم عبيدات في مقاله "اقتحامات الأقصى وتطويع العقل العربي والفلسطيني" إذ قال: "نعم حتى في الاقتحامات للأقصى هناك أهداف سياسية وحرب على الوعي من أجل كيه وصهره وتطويعه وجرفه، ولذلك لا بد من أوسع عملية تحصين لأبناء شعبنا وأمتنا لمنع اختراق وتطويع وعيهم، لصالح المشاريع المستهدفة والقبول بمخططات ومشاريع تقسيم الأقصى".

علاوة على ذلك، فمن جملة الأساليب التي اتبعها الاحتلال للتغلغل في المجتمع المقدسي؛ إنشاء مراكز جماهيرية هدفها الأساس اختراق المجتمع الفلسطيني المقدسي، تحت مسميات مختلفة، كالتطوير والتنمية المجتمعية، والاحتواء، وغيرها، جاء ذلك بعد فشلهم الملموس في تهويد الفكر والمجتمع المقدسي.

ويعرف الباحث في جمعية الدراسات العربية مازن الجعبري في لقائه مع صحيفة الحدث، المراكز الجماهيرية على أنها تتبع لبلدية الاحتلال بشكل مباشر، إذ أنشئت قبل عدة في سنوات في عدد محدود من أحياء القدس لتؤدي بعض الأنشطة الثقافية والفنية والجماهيرية، وتحديدا في أحياء غربي القدس.

ويضيف: "لاحقا أخذ الاحتلال قرارا لتركيز العمل في مدينة القدس من أجل تهويدها وأسرلتها ومنع المؤسسات الفلسطينية من العمل في مدينة القدس، فوسعوا نشاطها وقاموا بزيادة أعداد المراكز لتغطي أغلب أحياء شرقي القدس.

ويتابع: وفروا للمراكز ميزانيات ضخمة تتجاوز ال15 مليون شيقل في السنة، ثم وسعوا صلاحيتها وأعمالها، حيث تغلغلت بين الناس وعملت على قضايا البلدية كمشاكل الرخص، بالإضافة إلى الأنشطة مع المدارس، ثم أصبحت المراكز تعمل على التطبيع مع الإسرائيليين.

ويردف: ثم ارتبطوا مع الشرطة الجماهيرية، التي تعمل مع المدارس وتتابع القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، كي يتغلغلوا بالجسد الفلسطيني.

وفي عيد الأضحى الأخير أقام مركز جماهيري بيت حنينا حفلا حضره أكثر من 500 شخص من أهالي وأطفال المنطقتين.

وفي ظل جائحة كورونا، عملت تلك المراكز على تقديم خدمات متنوعة للسكان، كتوزيع الطرود وتقديم المساعدات العينية، والاعتناء بالمسنين، ناهيك عن الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية والاجتماعية التي يقومون بها على مدار السنة، وفقا للجعبري.

ويبين الجعبري أن هذه المراكز جاءت نتيجة للهبات الفلسطينية في القدس، لا سيما بعد استشهاد الطفل محمد أبو خضير، إذ فكر الاحتلال في اتباع سياسة الاحتواء مع المقدسيين بهدف أسرلتهم، واصفا إياها بالخطرة نظرا لتغلغلها في الأحياء المقدسية من ناحية اجتماعية.

المؤسسات الوطنية مقابل المراكز التطبيعية

ويتفق نشطاء مقدسيون على أن هذه المراكز جاءت لتحل محل المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس، مستشهدين بذلك على أساليب التضييق التي تتبعها بلدية الاحتلال مع مؤسساتنا الفلسطينية، من إغلاقات متكررة، ووضع شروط تعجيزية عليهم.

وفي تاريخ 11/3/2020 قال الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي في القدس في بيان له، "إن مقاطعة هذه المراكز التي تشكل خطورة على الهوية الفلسطينية والوعي الوطني، هي مسؤولية جماعية رسميا وشعبيا؛ ما يتطلب وضع خطط واستراتيجيات مضادة، تشمل إقامة مراكز فلسطينية مماثلة تكون مدعومة حكوميا، وبمشاركة القطاع الخاص الفلسطيني الذي تقع على عاتقه أيضا مهمة مواجهة مشروع التهويد والأسرلة".

في هذا الشأن يوضح أ. مازن الجعبري أن بلدية الاحتلال تلاحق المراكز والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتصدر أوامر إغلاق، كما وتعرقل كافة نشاطاتها الفلسطينية، بالإضافة إلى التضييق على الأندية التي تعنى بالشؤون الرياضية والشبابية وغيرها، وجاءت المراكز الجماهيرية الاحتلالية خدمة لسياسة الاستعمار، لطمس الهوية الفلسطينية وتدجينها.

ويقول الجعبري: "الاحتلال يقوم بتقييد لهذه المؤسسات لتغيير الهوية السياسية للمدينة وهي إجراءات قصرية شملت العشرات من المؤسسات العاملة في المدينة، موضحا أن هذه المؤسسات كانت موجودة بالأساس قبل إنشاء المؤسسات الاستعمارية، وكانت تقوم بأدوار متنوعة للفلسطينيين، سواء في القدس أو في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

ووفقا لدراسات، أغلق الاحتلال منذ احتلال القدس عام 1967م، ما يزيد على مئة جمعية خيرية فلسطينية، كان يتركز جل عملها على ترميم المنازل وصيانة البلدة القديمة والحفاظ على العقارات وإعداد الخرائط وصيانة الأراضي وتقديم خدمات حقوقية وغير ذلك.

أما الكاتب والمحلل السياسي راسم عبيدات فيوضح أن الاحتلال يعمل على تهميش دور ووجود المؤسسات في مدينة القدس من حيث التعدي عليها بالإغلاق وتفريغها من محتوياتها، وعدم السماح للعاملين فيها بالوصول إلى أماكن عملهم، فالاحتلال لا يريد أي وجود فلسطيني في القدس.

وكانت القوى الوطنية والإسلامية في مدينة القدس دعت إلى المقاطعة الشعبية والوطنية لكل من يروج ويعمل في هذه المراكز، عند إنشائها، مؤكدة أنها "شكل ناعم من أشكال الاحتلال وسياساته في مدينة القدس، حيث لا يعقل أن من يعطي أوامره بالهدم وملاحقة أهلنا وشعبنا في المدينة، أن يكون حريصًا على أبنائنا وبناتنا، فلا فرق بين جرافة تقوم بالهدم، ومركز تؤسسه وتدعمه تلك الجهة.

ومن الجدير ذكره أن إجراءات الاحتلال التعسفية بحق المؤسسات الفلسطينية في القدس تعتبر مخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكدت أكثر من مرة على أن القدس مدينة محتلة، تنطبق عليها كل القرارات الدولية التي تحرم إحداث تغييرات جغرافية أو ديمغرافية بحق الأرض والسكان.

المراكز تستقطب الطلاب وتبث سمومها في المناهج

وللوقوف عند آلية عمل المراكز الجماهيرية في المدارس المقدسية، لا بد من الإشارة إلى أنواع التعليم في مدارس العاصمة، حيث يوجد 45-47% مدرسة في القدس تتبع إلى بلدية الاحتلال و23% مدارس خاصة ترخيصها وتمويلها إسرائيلي و10% مدارس أهلية بعضها يتلقى أموالا إسرائيلية و8% مدارس تتبع للأوقاف الإسلامية والسلطة الفلسطينية.

وتسعى "إسرائيل" بشكل حثيث إلى فرض منهاج التعليم الإسرائيلي على مدارس شرقي القدس بهدف إحكام سيطرتها الكاملة على جهاز التعليم.

في هذا الجانب يوضح رئيس اتحاد لجان أولياء الأمور زياد الشمالي في لقائه مع صحيفة الحدث أن المراكز الجماهيرية جاءت لتحل محل المؤسسات الفلسطينية الوطنية، وهدفت إلى القضاء عليها، من خلال استقطاب الأطفال وشريحة الطلاب، واصفا إياها بالبؤر الاستيطانية الاجتماعية.

ووفقا للشمالي طرحت المعارف الإسرائيلية والبلدية الخطة الخمسية التي تعمل على أن تصبح نسبة المدارس التي تتبع الجانب الإسرائيلي 90% في القدس، وهذه المدارس هي محطة عبور للجامعات الإسرائيلية أيضا، إذ تعمل المؤسسات الإسرائيلية على الترويج لجامعاتها من خلال المراكز المنتشرة في أرجاء القدس حيث أنشأت برامج تتبع لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي، مهمتها زيارة المدارس الثانوية، وتعريف طلبتها بإمكانيات التعليم العالي في الجامعات الإسرائيلية.

وحول هذا تقول إحدى الطالبات المقدسيات التي أنهت مرحلة الدراسة الثانوية في مدرسة المأمونية التابعة لبلدية الاحتلال في القدس في لقائها مع صحيفة الحدث: "كانوا يعملون على مشروع من الجامعة العبرية يتضمن دورات لها علاقة بالطب واللغة وأمور أخرى، فالتحقت ببرامج اللغة العبرية من الصف الحادي عشر مدة سنة ونصف، بالإضافة إلى منحة لطلاب شرقي القدس فعرضوا علينا أن نسجل".

ويتفق كل من مساعد الأمين العام لاتحاد المعلمين –فرع القدس منيف الخطيب، ونائب محافظ محافظة القدس عبد الله صيام في لقائهما مع صحيفة الحدث على أن قطاع التعليم في القدس مستهدف من قبل سلطات الاحتلال التي تعمل على محاربة المنهاج الفلسطيني والمدرسة الفلسطينية والمعلم الفلسطيني، مع تأكيدهما على أهمية وضرورة بقاء هذه المدارس في المدينة المقدسة واستمرار التعليم فيها بالمنهاج الفلسطيني، إذ تواجه مدارس الأوقاف في القدس وطلبتها تحديات كثيرة تضاعفت في العام الحالي والسابق بسبب استمرار قرار الاحتلال إغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في القدس من جهة، وأزمة كورونا والتعليم الإلكتروني من جهة أخرى.

القدس سمير جبريل حول واقع مدارس الأوقاف في القدس، أن هذه المدارس "أبنيتها عبارة عن بيوت سكنية لأنها غير مؤهلة لاستيعاب الطلبة بأعداد كبيرة وصفوفها مكتظة، وتفتقر إلى الساحات والملاعب والقاعات والمسارح المدرسية وهي من الركائز الأساسية للمدرسة، كما أن نصف المباني تقريبا مستأجرة وتزيد إيجاراتها السنوية عن نصف مليون دينار أردني، فضلا عن صعوبة الحصول على رخص بناء بسبب الشروط التعجيزية التي تفرضها بلدية الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى سيطرت البلدية على الأراضي المخصصة في المخطط الهيكلي للمنفعة العامة.

ويضيف أن الكثير من المدارس لا تتوفر فيها المرافق التعليمية اللازمة، إما لضيق المكان أو لعدم توفر الإمكانيات، كما أن هذه المدارس تعتمد في نواحي الصيانة أو التأهيل أو الترميم على عدد من المؤسسات، بالإضافة إلى أن رواتب المعلمين منخفضة جدا.

لذا، ونتيجة لتردي أوضاع المدارس الفلسطينية في القدس، إلى جانب الجهود التي بذلتها المراكز الجماهيرية، لاستقطاب الطلاب المقدسيين إلى مدارسها ومناهجها التعليمية، يوجد تخوف من ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين بالمنهاج الإسرائيلي "البجروت".

لكن الشمالي يركد على أنه "بعد سنوات من محاولات التهويد والأسرلة لم يتجاوز عدد الطلبة الملتحقين بالنظام الإسرائيلي 8000 طالب من أصل 100 ألف طالب مقدسي، ولكن هناك تخوفات، فالتوجه الإسرائيلي اليوم في بناء مدارس فقط للمنهاج الإسرائيلي والمناهج التي تدرس المنهاج الفلسطيني تبقى كما هي".

ومن السهل التنبؤ بالوضع التعليمي في مدينة القدس مستقبلا، قياسا بالوضع التعليمي الحالي في الداخل المحتل، حيث أن الفلسطيني في أراضي 1948 يتعلم عن الطالب "الإسرائيلي"، ولا يتعلم عن ذاته، فالمنهاج المدرسي مليء بالرموز "الإسرائيلية" والنشيد "الإسرائيلي"، وتاريخ "الشعب اليهودي" وغيرها الكثير من التاريخ المطروح من وجهة نظر استعمارية.

بدورها، تقول المعلمة ح. ن من مدينة يافا: "المعلم الفلسطيني في الداخل المحتل، يتعرض لمضايقات كثيرة، وهو ممنوع من الخوض في النقاشات السياسية أو التاريخية التي تروي تاريخ فلسطين، وإن قمنا بذلك كمعلمين يكون ذلك سريا، خوفا من عواقب الطرد من الوظيفة".

وبحسب ح.ن: المعلم الفلسطيني في الداخل المحتل، يظل اسمه على لائحة الانتظار في قائمة التوظيف لفترات طويلة، مقابل توظيف المعلم الإسرائيلي بأسرع وقت ممكن، وهذا واحد من جملة مضايقات يتعرض لها المعلم الفلسطيني في الداخل.

وتضيف المعلمة ح. ن: في بعض المدارس يتم إجبار المعلمين على وضع صورة بن غوريون ويتم تدريس حصة "موطن" التي تتحدث عن "إسرائيل" ورموزها خاصة لدى الصفوف العليا، ناهيك عن أن المناهج لا تحتوي على التاريخ الفلسطيني، ولا حتى هامشيا، فهم لا يعترفون بالوجود الفلسطيني".

ختاما، يمكن تلخيص ما يقوم به الاحتلال من محاولات تغلغل في العقل المقدسي على وجه الخصوص والفلسطيني عموما، لا سيما الطالب الذي يكون في مرحلة تكوين الوعي والشخصية والفكر بقول الكاتب الإنجليزي ريتشاردسون "يخطط منهاج التربية القومية في كثير من الحالات لخلق أساطير قومية لترسيخ الوعي القومي و لإضفاء الشرعية على التقاليد التاريخية وكسب ولاء الشعب في الأوضاع السياسية المختلفة".

وجاء في ورقة بحثية أعدها مدير مكتب التربية والتعليم في

جوال
ما حدا قدك
سرعة 3G زيّ ما بدك
JAWWAL
3G
3G++
#1 جوال
*999#
مع أوفر وأقوى شبكة فلسطينية

تقرير

مأزق الدبلوماسية الإسرائيلية

اليد المساعدة في تحقيق أهداف جيش الاحتلال

في الرابع من نيسان لهذا العام، كشف النقاب عن خطة للشركة الاستيطانية (عطيرت كوهانيم) لتطوير وترميم "الحي اليهودي" في البلدة القديمة لبناء فندق وموقف للسيارات ومصعد يربط حائط البراق "والحي اليهودي".

ترجمة الحدث

نشرت صحيفة "جيروساليم بوست" الإسرائيلية مقال رأي تحت عنوان "ما هي الدبلوماسية الإسرائيلية"، قالت فيه، إن وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي يائير لابيد استلم منصبه في خارجية مليئة بالتحديات المعقدة، ولكن من خلال تبني نهج "دبلوماسية الفرص"، يمكن لإسرائيل الاستفادة من الدبلوماسية لبناء الجسور وتعزيز مصالحها الذاتية.

ولفهم حالة الدبلوماسية الإسرائيلية حقًا بما في ذلك عدم كفاءتها في مواجهة الاضطراب التكنولوجي، وعدم توازن التهديدات مقابل الفرص، والهوس بإدارة الأزمات والالتزام الصارم بـ "نموذج الدعوة" القديم للدبلوماسية؛ يجب فهم الطبيعة العسكرية للجمهور الإسرائيلي.

كان لمركزية الأمن والعسكرة تداعيات عميقة على فلسفة الدبلوماسية الإسرائيلية وينبع هذا على الأرجح من اعتقاد حقيقي بأن "الدبلوماسية هي استمرار للحرب بوسائل أخرى"، والهدف من الدبلوماسية، في نظرهم، هو "مساعدة" جيش الاحتلال في تحقيق نصر حاسم.

لكن النظر إلى الدبلوماسية كوسيلة لتحقيق النصر، يفشل في التعرف على الجوهر الحقيقي للدبلوماسية التي لا تتعلق بهزيمة الآخر، أو سحق العدو؛ إنها تتعلق بإقامة علاقات دائمة مع الأشخاص والمؤسسات، لتعزيز المصالح الذاتية للدولة أو البلد، وفي حالة الصراع، يتمثل دور الدبلوماسية في إيجاد الفرص والحلول الإبداعية.

تاريخيًا، لم تكن إسرائيل قادرة على ممارسة "دبلوماسية الفرص"، وسرعان ما تم تصنيف أولئك الذين حاولوا ذلك من قبل الرواية الأمنية السائدة بأنهم حالمون خطيرون، مثل موشيه شاريت وشمعون بيريز في التسعينات. مثل هذه الدبلوماسية التي تحتفي بالفرص بدلاً من الفوز بالمناقشات، يُنظر إليها على أنها تتعارض مع الحاجة إلى الدفاع بقوة عن مصالح البلاد.

اعتمدت الدبلوماسية الإسرائيلية، وكذلك الدبلوماسية الصهيونية قبل قيام "الدولة"، اعتمادًا كبيرًا على الحاجة إلى الدفاع عن السياسة، ويُنظر إلى الدبلوماسي على أن مهمته "الدفاع عن قضية إسرائيل". وكذلك الهدف هو كسب النقاش.

ترى الصحيفة، أنه يجب على وزارة الخارجية لدى الاحتلال تعيين محترفين معترف بهم يمكنهم تحويل الخدمة الخارجية إلى منظمة عالية التخصص تتمتع بخبرة عالمية في المجالات الرئيسية، بالإضافة إلى الترويج لأجندة قابلة للقياس تتمحور حول الأداء الفعلي، ويتم قياسها من خلال مؤشرات أداء رئيسية واضحة، مثل عدد الطلاب الأجانب الذين يحضرونهم إلى إسرائيل، والسياح الأجانب، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاج الأفلام والتلفزيون، وبرامج التبادل الثقافي، على سبيل المثال لا الحصر.

في الواقع، أدت عدم القدرة على إعطاء الأولوية للفرص على التهديدات إلى وضع الخدمة الخارجية الإسرائيلية في وضع غير مرغوب فيه، وربما تكون الحلقة الأضعف في تنفيذ السياسة الخارجية للاحتلال الإسرائيلي.

وقالت: "يجب على إسرائيل أن تقاوم إغراء الاستسلام للأزمات وأن تتبنى استراتيجية طويلة الأمد حول الاحتفال بروح الدولة الإبداعية، سيتطلب هذا بحثًا اجتماعيًا ونفسيًا عميقًا ومستقلا على مستوى عالمي، والاعتماد الحالي على استطلاعات الرأي العام واستطلاعات الرأي غير كافٍ".

بحسب "جيروساليم بوستً"، فإن إعطاء الأولوية للتهديدات على الفرص ليس هو المأزق الوحيد للدبلوماسية الإسرائيلية، فالخدمة الخارجية كانت تفتقر إلى البصيرة والاستعداد للاضطراب التكنولوجي للدبلوماسية التقليدية. والحقيقة هي أن هذا ليس فريدًا بالنسبة لإسرائيل بأي حال من الأحوال، ولا تزال الدبلوماسية الإسرائيلية بحاجة ماسة إلى خدمة قوية ومتطورة وماهرة ونشطة.

في إسرائيل، تم تعطيل الدبلوماسية التقليدية بشدة بسبب التكنولوجيا وثورة المعلومات، فالأفكار لا تعرف حدودًا مادية، والدبلوماسية تدور حول القدرة على توصيل الأفكار. ومع ذلك، لا تزال الدبلوماسية التقليدية إقليمية إلى حد كبير، ولا تزال "الدولة القومية" هي المرجع الرئيسي، وسيكون من الحكمة لأي خدمة خارجية إعادة ضبط الدبلوماسية التقليدية

للتعامل بفعالية مع النجوم الصاعدة الجديدة للسياسة العالمية: الشركات متعددة الجنسيات (خاصة عمالقة التكنولوجيا) والمدن الكبرى.

في دبلوماسيتها الدولية، تجاهلت إسرائيل القوى الناشئة في السياسة العالمية، واستمرت في تكريس اهتمام وطاقة غير متناسبين للأمم المتحدة، وربما كان هذا مبررًا عندما كان وجود إسرائيل موضع تساؤل خلال السنوات الأولى. لكن الآن، عندما تنبع شرعية إسرائيل من أدائها الفعلي وإسهامها الهائل في العالم، فإن هذا غير مبرر في أحسن الأحوال. لقد حول السياسيون الإسرائيليون الأذكياء والمتهورون أيضًا، الأمم المتحدة إلى منبر للشؤون العامة للاستهلاك المحلي فقط، وعندما يخاطب الإسرائيليون الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن العالم لا يصغي لهم، على الرغم من الزيارات التي يقوم بها عشرات الدبلوماسيين إلى أمريكا سنويًا لتقديم تقرير عن المناقشات خلال الجمعية العامة، ولكن هذه التقارير لا تذهب إلى أي مكان.

تاريخياً، كانت دبلوماسية إسرائيل مركزية اليورو، بعد كل شيء، أوروبا هي مهد الصهيونية الحديثة وكان الآباء المؤسسون ينظرون إليها على أنها المصدر الرئيسي لشرعيتها. وحتى يومنا هذا، تميل الدبلوماسية الإسرائيلية بشدة نحو أوروبا، التي تضم 28 بعثة دبلوماسية، مقابل 10 فقط في الولايات المتحدة.

بالنسبة لإسرائيل، أوروبا مهمة، لكن الاستراتيجية الدبلوماسية لإسرائيل يجب أن تنظر في مكان آخر؛ آسيا في المقام الأول، مع التركيز على الصين والهند، وكذلك أمريكا الشمالية.

لقد ثبت أن نموذج التأييد الإسرائيلي غير ملائم في حالة صفقة الولايات المتحدة وإيران، وبغض النظر عن النتيجة النهائية، تخلت إسرائيل طواعية عن فرصة ممارسة الدبلوماسية، وانتهى بها الأمر بدون مقعد حول الطاولة ذات الصلة، بينما كان الدبلوماسيون الإسرائيليون منشغلين "بالدفاع" عن "الحقائق"، ظهر تحالف جديد في السياسة الأمريكية.

منذ ما يقرب من 20 عامًا، تم تنبيه الخدمة الخارجية الإسرائيلية إلى أن هذا كان قادمًا وأن جيلًا جديدًا يرى القوة على أنها غير شرعية آخذ في الازدياد، وأن "التوأمة" مع الفلسطينيين تعتبر من قبلهم وكثير من العالم على أنها سامة.

بحسب الصحيفة: لقد حان الوقت لأن تدرك إسرائيل أن التكنولوجيا قد عطلت الدبلوماسية التقليدية بشكل لا رجعة فيه، وتتبنى نموذجًا دبلوماسيًا جديدًا وهو التحول من نموذج تقليدي للدعوة إلى نموذج حديث.

أول اختبار حقيقي أمام "اتفاقات التطبيع"

وفي سياق ذي صلة، قال محللون سياسيون إن قرار إسرائيل بتجميد صفقة خط أنابيب النفط المقترحة مع الإمارات العربية المتحدة يمثل أول اختبار حقيقي لما يسمى بـ "اتفاقات أبراهام" التي انشغل الإسرائيليون في تحقيقها على مدار سنوات طويلة، التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات، ومن المرجح أن تؤدي إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين.

وأعلنت وزارة حماية البيئة الإسرائيلية يوم الأحد الماضي، أنها ستؤجل إطلاق صفقة نقل النفط المثيرة للجدل مع الإمارات والتي أثارت غضب دعاة حماية البيئة. بحيث ستشهد الصفقة إحضار النفط من الخليج الفارسي إلى محطة في جنوب فلسطين المحتلة؛ من هناك سيواصل النفط رحلته عبر خط أنابيب بري قديم يمتد على طول الطريق إلى عسقلان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، من ثم إلى الأسواق الأوروبية. وتشمل الصفقة شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية المملوكة للاحتلال الإسرائيلي (EAPC) وجسر MED-RED البري في الإمارات العربية المتحدة.

واعتبر سياسيون إسرائيليون، أن هذا القرار أول اختبار حقيقي لاتفاقات التطبيع مع الدول، بسبب خطورة تجميد الصفقة المثيرة للجدل من جانب واحد، ويرون بحسب وسائل إعلام إسرائيلية، أن الصفقة كانت مربية وهذا سبب التجميد، في الوقت الذي لا يرغب فيه أحد (الدول العربية المطبعة وإسرائيل) بإدخال مخاطر على اتفاقات التطبيع.

وإبان توقيع اتفاقات التطبيع، ركز الخطاب بشكل أساسي على تعزيز السلام الاقتصادي بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وكان أحد الأهداف الأساسية للتطبيع هو أخذ المنطقة في اتجاه جديد تمامًا قائم على المصالح الاقتصادية متبادلة المنفعة.

وقال يوناتان فريمان، خبير العلاقات الدولية في الجامعة العبرية، إن القرار هو مؤشر على تحول في السياسة الإسرائيلية الداخلية، وليس تغييرًا في السياسة الدبلوماسية. مضيفا: يبقى أن نرى ما إذا كان سيكون تجميدًا دائمًا أم لا، نحن ننقل للمسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة أن لدينا حكومة جديدة، ولدينا سياسات جديدة.

وأشار إلى أن الأهم من ذلك هو توقيع صفقة النفط المعنية في أبو ظبي بعد شهر تقريبًا من تطبيع العلاقات بينهما.

مطلع تموز الحالي، كشف تحقيق صحفي إسرائيلي عن تعثر التعاون الاقتصادي بين الإمارات والاحتلال الإسرائيلي، منوها بأن جميع المشاريع الاقتصادية التي اتفق عليها بين الطرفين لم تدخل حيز التنفيذ بعد. وأفاد تحقيق لصحيفة "غلوبس" العبرية، عن "تجميد إقامة صندوقي استثمارات، أحدهما بقيمة عشرة مليارات دولار"، وقالت إن "أبو ظبي تنتظر لترى كيف تتطور العلاقات مع حكومة إسرائيل الجديدة، ولحين صدور نتائج المناقصة لشراء ميناء حيفا، والتي تتنافس فيها شركة إماراتية".

وزعم وزير خارجية الاحتلال يائير لابيد، خلال زيارة له لأبو ظبي، أن حجم التجارة بين الإمارات والاحتلال بلغ أكثر من 675 مليون دولار خلال الأشهر العشرة التي مرت منذ توقيع اتفاقيات التطبيع بينهما. لافتا إلى أن حجم التجارة بين تل أبيب وأبو ظبي بعد التطبيع "مرشح للتضاعف مرات عدة خلال السنوات المقبلة"، معتبرا أن التطبيع الحقيقي "لا يكون على الورق، وإنما هو سلام بين أمم وشعوب وثقافات، حيث إن تل أبيب تتطلع إلى استقبال السياح الإماراتيين".

وجاء في التحقيق الصحفي الإسرائيلي أيضا؛ أن الإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن، قامت بتجميد "صندوق أبراهام" إلى أجل غير مسمى، وهو الصندوق الذي أعلن عن إنشائه بعد توقيع اتفاقيات التطبيع بين الإمارات والاحتلال. وقالت مصادر أمريكية وإسرائيلية، إنه "كان من المقرر إنشاء الصندوق باستثمارات مشتركة بين الإدارة الأمريكية والإمارات وإسرائيل مع دول أخرى ستنضم لاحقا".

وبينت الصحيفة أن "الصندوق كان سيعمل على توفير أكثر من 3 مليارات دولار لسوق الاستثمار التنموي للقطاع الخاص لتعزيز التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط". مؤكدة أن "انتخاب بايدن أوقف النشاط، حيث استقال مدير الصندوق أرييه لايتستون، الذي عينه ترامب بعد تولي بايدن الرئاسة، ولم تكلف الإدارة الجديدة نفسها عناء تعيين آخر بدلاً منه"، منوهة بأنه رغم دعم تلك الإدارة للتطبيع، لكنها "أقل حماسًا بشأن تخصيص الأموال من ميزانيتها".

وحول العلاقات الاقتصادية بين الأطراف، "ظهرت خلافات غامضة مع الحكومة الجديدة وحوادث دبلوماسية تجارية"، مؤكدة (الصحيفة) أن هناك حالة من الغضب لدى بعض العائلات الثرية في الإمارات.

وأشارت "غلوبس" إلى أن "إحدى المفارقات في النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في الإمارات؛ الفجوة بين الفوائد الاقتصادية التي تجلبها لإسرائيل والظروف التي يعمل بموجبها الدبلوماسيين الإسرائيليين"، مؤكدة أن "النشاط الدبلوماسي الاقتصادي الإسرائيلي في الإمارات يخفي صعوبات كبيرة في الميزانية".

تقرير

وقفات على مشاعر من زاروا البحر لأول مرة في حياتهم

"في فترة من الفترات لاحقتني متلازمة الحلم، وبت أحلم في البحر بشكل دوري ومتكرر، وكلما شعرت بأنني أقترب منه، سرعان ما يبتعد"، بهذه الكلمات وصفت شابة فلسطينية من مدينة سلفيت الواقعة شمال الضفة الغربية، علاقتها مع البحر الذي لم تره البتة، وليست هذه الشابة إلا واحدة من آلاف الفلسطينيين الذين لم يروا البحر ولا لمرة واحدة في حياتهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

الحدث -سوار عبد ربه

روند حرزالله (23) عاما، لم يتسن لها زيارة البحر طيلة فترة حياتها، حتى اتخذت قرار التوجه في رحلة إلى مدينة عكا في الداخل الفلسطيني المحتل، صبيحة ثالث أيام عيد الأضحى الأخير، تقول روند: "استطعت أن أكون انطباعا عن البحر من خلال توصيفات الكاتب الفلسطيني حسين البرغوثي في رواية ضوء أزرق، على أنه جبار، وروحه واسعة"، وتتساءل "كيف لا يعرف الإنسان حقا معنى البحر؟".

أما لروند مع شاطئ البحر ورمله حكاية، عرفتها في المنام فقط، كانت تظنه كالقطن الذي يداعب القدمين، تقول روند: أنا لا أعلم ما هو ملمس الرمال وكيف يشعر المرء عندما يلطمه موج البحر ويأخذ يديه بكل قوة ويحضن الماء وينظر إلى السماء وطائر النورس هناك يحلق".

يقول الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش في قصيدته نزل على بحر: "لا تسألونا أي شيء عن زيارتنا.. دعونا نفرغ السفن البطيئة من بقية روحنا ومن الجسد"، لكن أمام مشاعر زوار البحر للمرة الأولى لا بد من وقفة، لا سيما وأنهم مرغمون على البعد، بسبب وجود الاحتلال الذي يمنع أهالي الضفة الغربية من الوصول إلى بقية مدنهم وقراهم على امتداد فلسطين، وقد يكون منهم من هو لاجئ من عكا، حيفا، يافا وغيرها من مدن الداخل الفلسطيني المحتل عام 48.

وامتلأت شواطئ مدن الساحل الفلسطيني خلال الأيام القليلة الماضية بآلاف الفلسطينيين من مدن الضفة الغربية وخاصة الشمالية منها.

وتطل فلسطين التاريخية على ثلاثة بحار، البحر الميت شرقا، والمتوسط غربا، والأحمر جنوبا، لكن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على البحار الثلاثة، ويمنع الفلسطينيين من الضفة الغربية من دخولها، كما ويضع إجراءات وتشديدات معقدة على ذلك.

ويفرض الاحتلال على الفلسطينيين الذين يريدون المرور عبر الحواجز الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية الحصول على تصاريح خاصة من أجل المرور.

هدالة اشتية (23 عاما) شابة فلسطينية أخرى، من الضفة الغربية، ترفض إصدار تصريح من المحتل لزيارة بلادها، لذا لم تزر البحر يوما، ولكن في عيد الأضحى الأخير، قررت اشتية محاولة الدخول من الفتحات الموجودة في الجدران الفاصل.

ويجد الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية المرور عبر ثغرة الجدار متنفسا لهم ما يتيح لهم فرصة زيارة أرضهم المحتلة.

والفتحة هي مصطلح رائج في الوسط الفلسطيني، معناه، ثقب في جدار الفصل العنصري، وموجودة في أكثر من منطقة، يتم العبور من خلاله إلى الأراضي المحتلة عام 48.

الفتحات كحجر النرد إما أن يصيب أو يخيب

تقول اشتية إنها توجهت من مدينتها سلفيت، إلى قلقيلية شمال الضفة الغربية، وكانت بانتظارها هناك فتحة وجنود، انتظرت ومن معها في الحافلة التي كانت تقل حوالي عشرين راكبا، ما لا يقل عن ساعتين، حتى يبتعد الجنود عن الفتحة، كي تتمكن من أن تخطو الخطوة الأولى باتجاه البحر.

وتوضح اشتية أن مشاعرها في حينها كانت مختلطة، بين لهفة اللقاء والخوف من عدم التمكن من الدخول، بسبب وجود الجنود، مشيرة إلى أن الحافلة حاولت التوجه لأكثر من فتحة، لكنها كانت مغلقة إلا واحدة.

تتابع اشتية: تهيأنا أننا على موعد مع البحر، ولكن طيلة الساعتين كان مصيرنا مجهولا، هل سندخل أم سنعود أدراجنا خائبين، وهناك التقينا بأفواج من الناس تنتظر الدخول، والجيش يتنقل من فتحة إلى أخرى ليمنعهم، وشعر الركاب في حينها بتحد، فهم لا يريدون أن ينتصر الجيش على فرحتهم بالوصول إلى محطة العبور تلك.

لذة الانتصار.. ومشقة المسير

بعد ساعتين، تمكنت اشتية ومن معها من اجتياز الفتحة، إذ أوضحت أنها موجودة بين مشاتل وأشجار كثيفة تغطيها، والحافلة كانت تحاول الاختباء قدر المستطاع عن أعين الجنود.

تقول اشتية: "الاحتلال يعلم أننا نحاول الدخول، ومن الممكن أنه تمكن من رؤيتنا ونحن ننتظر، هم يريدون فقط إذلالنا بالطريقة التي ندخل فيها إلى أرضنا.

مبـــروك لـــرابحَـي

جـائزة حساب التوفير النصف سنوية

500,000 شيقل

مناصفة بين

يونـس حمـاد إبراهيـم حوشيـه - فـــرع يـطـا

هبه عصام شريف قبج لمنفعة

حسـام سعيـد حسـام سعيـد - فرع طولكرم

الفائـزون بجوائـز الترضيـة وقيمـة كـل منهـا 10,000 شيقـل هـم:

سهيل محمد مصطفى دراوشه
فرع رفيديا
نهاد يوسف محمد البابا
فرع حلحول

أسماء عمران حسن نجار
فرع الخليل
خالد ناصر عطا ميالة
فرع نابلس

اكرم سليمان موسى ناصر
وجميله احمد مصطفى ناصر
فرع ترمسعيا
محمد موسى حسين دار أبو قرع
فرع بيرزيت

نذير رشيد إبراهيم محمد
فرع رام الله
نوال نيقولا عيسى أبو سعده
فرع بيت لحم

هنادي نايف عثمان هنداوي
فرع جنين
ياسمين فايق عمران رداد
فرع الماصيون

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

1800300700
www.hbtf.com
Housing Bank Palestine

كلما زاد رصيد حسابك زادت فرصتك بالربح

ويجمع محللون سياسيون على أن هذه الفتحات هي عبارة عن رسائل سياسية ونفسية واقتصادية للسلطة الفلسطينية مفادها أن "إسرائيل هي من تتحكم وتقرر أين يذهب الفلسطيني إلى جانب أن السلطة دون صلاحيات، كما أنها تستطيع أن تجذب المواطن الفلسطيني للتسوق في أسواقها".

وفي تفاصيل آلية عبور الفتحة توضح هدالة اشتية أنهم انتظروا الجنود حتى ذهبوا، وخلال دقائق قليلة توجب عليهم النزول من الحافلة، واستكمال المسير مشيا حتى وصول الشيك، ثم اجتيازه، ثم الركض السريع باتجاه الحافلة التي تنتظرهم في الداخل.

وتضيف: "وصلنا الشارع الذي يفصل الضفة الغربية عن أراضي الداخل المحتل، وتجمعنا في الأماكن المكتظة بالشجر والمزروعات، تحسبا لوجود شرطة الاحتلال في المكان، وبالفعل أثناء الركض رأينا سيارة شرطة، فاختبأنا خلف عروق الأشجار حتى ابتعدت، واستكملنا الركض، لتظهر أمامنا سيارة أخرى، وكررنا الاختباء، حتى وصلنا إلى الحافلة، وهناك سمعنا السائق يقول: "أنتم الآن بأمان، اليوم أمامكم".

تردف اشتية: "كان من الممكن أن يطلقوا علينا كعادتهم قنابل غاز مسيلة للدموع، أو أن يقذفوننا بالرصاص، وكان من الممكن أيضا أن يعتقلوا بعضنا أو يعيدونا من حيث أتينا وينغصون علينا لقاءنا.

العدو وراءهم.. والبحر أمامهم ولكن حذاري

تتابع هدالة اشتية: "فجأة بدأ الخضار يتلاشى شيئا فشيئا، هذا اللون الذي يرافقنا طوال الوقت في مدننا في الضفة، وبتنا نرى لونا آخر، ونشاهد مسطحا مائيا يمشي معنا على مد بصرنا، كان هذا المشهد جديدا، وغريباً وليس مألوفا".

ورغم جمالية الأماكن واختلافها إلا أنها لم تستطع منع نفسها من المقارنة بين المدن المألوفة لها في الضفة، وبين المدن التي زارتها في رحلتها، فشبهت عكا وسورها وأزقتها وأبنيتها، بمدينة نابلس، أما حيفا ولأنها أكثر حداثة فوضعتها في ذات الخانة مع مدينة رام الله.

وتقول اشتية: لم أشعر بغربة المكان إلا من ناحية اللهجة، فلهجتنا تختلف عن لهجة أهل الداخل المحتل.

أما روند حرزالله فعبرت عن زيارتها لمدينتي قيسارية وعكا بطريقتها الخاصة، "عند وصولنا شاطئ قيسارية بدأ البحر بالظهور شيئا فشيئا، جسمي تحفز بطاقة لا متناهية، وعندما لامست قدماي المكان سرعان ما تماهيت معه".

وتضيف: "تملكتني مشاعر رعب واندفاع ودهشة، فالبحر هو الهوية والسحر الكبير أما عن عكا فهي الفرحة والموج والأزقة القديمة والحارات والوجوه الطيبة، تمشي وتشعر كأن الأسوار والأسواق الشعبية والأحصنة ترمي لك سلاما".

ولقي أهالي الضفة الغربية ترحيبا من أهلهم في الداخل المحتل، الذين أعادوا للبحر طابعه العربي الفلسطيني.

وبدوره، قال الأمين العام للحزب الشيوعي عادل عامر في بيان له: "البحر بحركم البحر والوطن وطنكم".

وأضاف: "لفت نظرنا ونظركم النقاش الدائر حول دخول أبناء شعبنا الفلسطيني من الضفة الغربية المحتلة إلى وطنهم وملامسة بحرهم، وهناك من يتطاول عليهم وعلى وجودهم بيننا في الجزء غير المتاح لهم من وطنهم وخاصة الشواطئ والأماكن الأثرية والسياحية".

وأكد عامر أن هذا هو حقهم المسلوب منهم، وليس منة من أحد، وأن هذا التحريض لا يخدم سوى أعداء شعبنا، داعيا إلى إزالة كل الحواجز لإتاحة المجال كي يمارس شعبنا حقه في وطنه أسوة ببقية شعوب الأرض.

في سياق متصل أخذ بعض المرشدين والمنقذين على عاتقهم مهمة نشر تعليمات من شأنها المحافظة على سلامة الزائرين، كي يقضوا عطلتهم بأمان وسلام، ويعودوا إلى ديارهم سالمين، خاصة بعد حالات الغرق المتزايدة التي شهدها البحر في الأيام القليلة الماضية.

ويستدل من المعطيات المتوفرة أنه وقع 132 حادث غرق منذ بدء موسم السباحة الحالي في شهر آذار 2021 حتى لحظة إعداد التقرير، في البحر وبرك السباحة والمجمعات المائية، بينها 17 حالة انتهت بالموت، فيما أصيب 6 بحالة حرجة واحتاجوا لعمليات إنعاش، 4 منهم حالتهم خطيرة و16 متوسطة و89 طفيفة.

وفي هذا الشأن استذكر الناشط الفلسطيني رازي النابلسي تجربته الشخصية مع حالة غرق كان سيتعرض لها يوما، وعلى إثرها صار يرى البحر على أنه مرعب وغدار.

وقال النابلسي في منشور له على "فيسبوك": "البحر من أكثر الأشياء المرعبة بالعالم، والناس التي تموت غرقا فيه، ليست لأنها لا تعرف السباحة بل لأن البحر يحتاج إلى معرفة، والاحتلال منعنا منها".

ويضيف: "البحر وحش، عندما مُنعنا منه، صرنا نقدسه، فهو فكرة الأفق الذي لا تراه الناس من الجدار، والموج الذي يضربنا، ويلاعبنا ويرمينا، وفكرة المسلوب منا"، متابعا: "الاحتلال حول البحر إلى أسطورة خالية من الحزن، ولرومناسية لا نعرفها".

إلا أن روند حرز الله تجاهلت الصورة المرة التي لا تعرفها عن البحر، وقررت الاحتفاظ بجمالية المكان ورومانسيته بعيدا عن أي اعتبارات أخرى، وقالت في ختام حديثها: "كلما اقترب وقت العودة، كنت أشعر بانقباضة في قلبي، ولأول مرة ذقت ألم الفرقة بهذه الحدة اللاذعة، واستشعرت بأهمية الوقت، لأنني لا أريد أن ينتهي هذا اليوم عند نقطة، ومن غير المنطقي أساسا أن تنتهي كل هذه المشاعر بانتهاء اليوم".

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال يمنع غالبية أهالي الضفة الغربية المحتلة من الحصول على تصاريح للدخول إلى الداخل المحتل خاصة الأسرى المحررين الذين تمنعهم من السفر، بالإضافة إلى ذويهم وذوي الشهداء وهؤلاء يطلق عليهم "الممنوعون أمنيا".

ثقافة

هواجس ما بعد الكتابة في رواية "مأساة كاتب القصة القصيرة"

فراس حج محمد/ فلسطين

يمكن أن يكون هذا النصّ النثري «مأساة كاتب القصة» المكوّن من خمسة أجزاء رواية، كما هو معلن على الغلاف الخارجي، ويمكن أن تمثّل تلك الأجزاء «متتالية قصصية»1* أو «متوالية قصصية»، أو ربما هي «نوفيلا»، يصدق عليها أنها تعبّر عما يمكن أن أطلق عليه «هواجس ما بعد الكتابة»، فما هي هواجس الكاتب؟ أو ما هي بالأحرى هواجس إبراهيم نصر الله في مرحلة الكتابة وما بعد الكتابة، أي بعد النشر والتلقي؟

وأوّل تلك الهواجس بطبيعة الحال هذا الالتباس في التجنيس، وقد عبّر النص عن هذا الهاجس التأسيسي (في التجنيس) من خلال ذلك التردد بين الرواية والنوفيلا، مضافاً إليها هاجس القصة القصيرة نفسه، والانتماء إليها، وعدم مفارقتها إلى الكتابة في جنس آخر، والتعرض للرواية والروائيين.

تفضي هذه المسألة إلى ما ينتهي إليه الكاتب، إذ يقرّر الكاتب إبراهيم نصر الله أن «تربيع الدائرة: مسألة لا حلّ لها» (ص196). فتتبادر إلى الذهن تلك العلاقة المستحيلة بين الدائرة والمربع، هذه النظرية التي بنى عليها الكاتب «روايته»، وتدعو إلى الوقوف مليا في علاقة الأشياء أو الأشكال الهندسية بعضها ببعض، وعلى الرغم من اختلافاتها في الشكل إلا أن ما يجمعها أكثر مما يفرّقها، فهي من ناحية الشكل ذات بعدين فقط، فكلاهما (المربّع والدائرة)- إذاً- يشير إلى مساحة ما، ويحكمهما قانون منطقي خاص، وأن بالإمكان –هندسيا- أن تستوعب الدائرة المربع أو العكس، ولو افترضنا جدلا أن الدائرة عبارة عن خط منحني يلتقي طرفاه عند نقطة ما، وقام أحدنا بحله ليكون قطعة مستقيمة لأمكن أن يتحول إلى مربع. هذه اللعبة من الهندسة الشكلية لا تخلو من بعد معنوي بالتأكيد، ومن بعد استعاري أيضاً، فهل استعار الكاتب هذين الشكلين الهندسيين للتعبير عن القصة القصيرة وعن الرواية؟ بحيث تمثل القصة «مربعاً» هندسيا؛ استنادا إلى كتابة السارد فريد قصتين: الأولى بعنوان «المربع»، والأخرى بعنوان «المربع الأخضر»، وتحدث عن تحويل القصة إلى نوفيلا أو رواية، بمعنى تحويل المربع/ القصة إلى دائرة/ رواية.

تبدو هذه الخشية واضحة في الرواية ولتجنب ذلك عمد الكاتب إبراهيم نصر الله إلى تقطيع هذه الدائرة الروائية لتصبح مجموعة مربعات، مربعات كبيرة؛ القصص الأربعة، والقصة المحذوفة، وفي داخلها مشاهد قصيرة أيضا، وبهذه التقنية من كتابة الرواية، فإنه يوظف تقنية كتابة القصة القصيرة التي تجعل المربع رمزاً لكتابة رواية في الأصل دائرية، لكنها ستكتسب حتما الشكل المربع؛ لأنها مؤلفة من عدد من القصص القصيرة، ومن هنا سيغدو «تربيع الدائرة مسألة لا حل لها»، وستظل هذه الرواية أسيرة المربع دون أن يستطيع القارئ النظر إليها على أنها رواية، إلا إذا تغاضى عن شرط الدائرية في الرواية، وجعل الرواية متطورة عن القصة القصيرة ذات الوصف بأنها مربعة.

إنها محاولة للدخول إلى معضلة نقدية دائرية وليست مربعة، بمعنى أنه لا حل لها، وليس لها إجابة قاطعة وأحاديّة من النقاد والقراء، ومن الكاتب نفسه الذي كان يخشى دائما أن تتحول قصته إلى رواية، ولكنه سيرضى لو تحولت إلى مجرّد «نوفيلا». ماذا تعني النوفيلا أيضاً؟ هل تعني أنها شكل بين المربع والدائرة، أي بين القصة القصيرة والرواية؟ إذاً ما هو الشكل الذي ستتخذه؟ هل من شكل هندسي سيمثل النوفيلا لو شطح الخيال حسب هذه المعضلة التي وضع فيها الكاتب نقاده وقراءه على السواء؟

الرواية هي المنتج الأخير لنص الكاتب إبراهيم نصر الله، وأكد ذلك منذ الغلاف حيث أعلن أن «مأساة كاتب القصة القصيرة» تنتمي إلى الفن الروائي، ولو تم التخلي عن هذه الجملة (تنتمي إلى الفن الروائي) وقرئ العنوان كاملا مع جنسه الأدبي لتولد أول إمكانيات فك شيفرة النص، لتصبح «مأساة كاتب القصة القصيرة» رواية. وهذه- ربما- هي المأساة على المستوى الإبداعي؛ إذ ينزلق القاصّ إلى الرواية رغماً عن إرادته، كما سبق وأشرتُ، وسيتضح أدناه بعض جوانبها إبداعاً وتلقياً.

يتضح ذلك في النص من وجهين-على الأقل- أولا أنه يخاف من هذا الهاجس، مع أن إبراهيم نصر الله روائيّ في المقام الأول، فهل من يكتب رواية يستطيع أن يكتب قصة قصيرة أو العكس؟ وهل القصة القصيرة- كما يشاع- البنت الصغرى للرواية؟ فإذا ما كبرت وتم تمطيطها وتغذيتها باللغة والسرد والأحداث ستكبر وترتقي إلى رواية؟ يبدو هذا واضحا فيما كتبه نصر الله حتى وهو يشير إلى إمكانية مطّ السرد ليتحول إلى رواية، مع أنه ينحاز إلى القصة القصيرة التي تفارق الرواية في أنها تمثل «قمة الصفاء الإبداعي وكثافته» (ص34)، ويؤكد هذا الحكم أن كتابة القصة القصيرة ليست سهلة، وتحتاج إلى موهبة خاصّة، أو كما وصفها غسان كنفاني: «عملية مرهقة للغاية تحتاج إلى موهبة قول الشيء باختصار شديد الإيحاء. إنها من حيث الصعوبة تشبه أن تعمل على كسب موافقة سيدة جميلة تراها لأول مرة في المصعد لتقبل منك قُبلة عرمرمية قبل أن يصل المصعد اللعين إلى الطابق الخامس حيث يتوجب عليها أن تغادرك». (فارس فارس، ص99-98)

ومن الملاحظ أن السارد ينتقد ما وقع فيه الكتّاب الآخرون من الغرق في «الفيضان الروائي». على الرغم من أنه-أي الكاتب إبراهيم نصر الله- وليس السارد، يعاني في الحقيقة من فيضان روائي كبير، وأنتج الكثير من الروايات في السنوات الأخيرة، وبتتابع لافت، وانحاز إلى هذا الفن، فهمّش الشاعر في تجربته، وركض وراء الجوائز. هل يلوم نصر الله نفسه في هذه الرواية على ما فعل أم أنه ينقد الآخرين فقط على اعتبار أن هذا «الفيضان» الذي يلمز به هو ذلك الفيضان الرديء الذي لا يستحق أن ينتمي إلى الرواية؟ ثمة اضطراب في موقف الكاتب من هذه المسألة غير مفهوم وغير منطقي وغير مقنع من وجهة نظري. بل تأكد مسيرته الكتابية وقوعه في هذا الفخّ.

أما الوجه الثاني فإن النص تم تحويله إلى رواية في نهاية المطاف، لكنه اتخذ وضعا مغايرا لما هو معهود روايات نصر الله نفسه، ذات التمدد السردي الحافل بالتفاصيل الذي سينجم عنه- في نهاية المطاف- بنية سردية متشعّبة، ذات أحداث كثيرة وشحصيات متعددة، وذات وظائف متباينة، لينتج نص فيه من سمات القصة القصيرة بعض الجوانب، منها الشخصيات غير المضاءة روائيا بشكل كامل، وطبيعة اللغة التي سبحت في أجواء من الغموض، ولم تعط كل أسرارها، ولم تفصح بكل ما يجب أن تفصح به الرواية، في العادة. بل ظلت تعاني البنية السردية بوصفها رواية من غموض مخلّ بالصنعة الروائية، ما أنتج رواية فقيرة بالعناصر الروائيّة الكلاسيكيّة أو التجريبيّة.

لقد اختار الكاتب لروايته لغة مناسبة لهذه الحيرة الفنية المسيطرة عليه أثناء الكتابة، الواقعة ما بين القصة القصيرة والرواية، فوقع في المنطقة الوسطى، لتولد رواية من (196) صفحة بأربع قصص مضافاً إليها «القصة المحذوفة»، بعوالم محدودة ومحددة جدا، سواء من ناحية زمن القص أو المكان أو الحدث المتمحور حول الذات وعلاقتها بالآخرين، لتغلب عليه لغة البوح، لاسيما عندما تحدث عن كورونا وما تلاها من حجر منزلي. فهل يخترع إبراهيم نصر الله شكلا روائيا فيه هذا الإيقاع الهادئ الذي لم يتوتر إلا في جزء من القصة الرابعة، هذا الهدوء الذي يحاكي هدوء العالم في زمن الكورونا؟ ربما استفاد الكاتب من تقنيات متعددة قصصية ليكتب هذه الرواية على شكل «متتالية قصصية». مع أن القصة الأولى ظلت محورية في المتن الروائي كفكرة، ولم يتم تطوير بنيتها النصية لتصبح هي نفسها الرواية. وبذلك حافظت البنية الروائية على شكلها المعتمد في البناء على القصة القصيرة أو القصة، وصولا إلى «النوفيلا» أو «الرواية». لا أظن أن البنية الروائية ستحسم الجدل التجنيسي بين هذه المصطلحات الثلاثة: المتتالية القصصية، والنوفيلا، والرواية، إنما القرار الحاسم جاء استباقيا-كما سبق وقلتُ- قبل الشروع في القراءة، بما جاء على الغلاف الخارجي، على الرغم من أن السارد على وعي تام بأنه يريد الابتعاد عن الشكل الروائي، ولذلك لجأ إلى القصة القصيرة والقصة في بناء هذا العمل. «وأعاد توزيعه من جديد على شكل مجموعة من القصص القصيرة». (ص79)

يثبت إبراهيم نصر الله أن علاقة الكاتب بعمله الإبداعي لا تنتهي بعد الفراغ منه ومن كتابته ونشره. فهل كان يردّ على النقاد الذين وصفهم بأنهم سوادس شلل الكتّاب؟ بمعنى أنهم «كلاب» تنبح دون النصوص. أي أنه لن يلتفت إلى ما سيقوله النقاد، على قاعدة «القافلة تسير والكلاب تنبح». فالكاتب في هذه الرواية يتخذ موقفا سلبيا من النقاد، لا يختلف عن كثير من الكتّاب الذين وصفوا الناقد بأديب فاشل، أو أن النقاد كالقمل يعتاشون على رؤوس الكتاب، ويعيد في الرواية النظرة الكلاسيكية إلى النقاد، ولعله عانى من النقاد كثيرا. «سأقول بصراحة إن سادسهم كان ناقداً، مع احترامي الكبير لمن وافقني ومن خالفني، بشرف، من النقاد، لكن، وكما اتضح لي دائماً، لا بد من وجود ناقد (بَدي جارد) لكل شلة، وهو إما أن يكون لئيماً، أو أن يكون مائعاً، إمعة. سادسهم كان يجمع الصفتين». (ص75)

وربما من أجل ذلك ينحاز إلى تلك المرأة التي كتبت دراسة مستفيضة عن قصة المربع، من غير أن يعرفها، أو يعرف عن انتمائها لشلة ما، ولم يطلق عليها اسم ناقدة، بل كاتبة وقارئة، وكذلك ينحاز إلى المعجبة؛ أي أنه ينحاز مباشرة إلى القراء. ولعله هنا- على الأرجح- يُعلي من مقولات التلقي

1 * المتتالية القصصية: "كتاب قصصي تدور قصصه حول فكرة واحدة أو شخصيات محددة تتحرك في فضاء تلك القصص، ويمكن أن تقرأ كل قصة بمعزل عن بقية القصص".

الحديثة، ويؤكد مقولة الكاتب الإيرلندي رونان ماكدونالد في كتابه «موت الناقد»، ومقولات «النقد التفاعلي» القائم على العلاقة المباشرة بين الكاتب والقراء دون الحاجة إلى النقد والنقاد، وعلى ضوء ذلك قد يجد المرء في تأويل بعض العبارات الواردة في البنية السردية تفسيراً لموقف إبراهيم نصر الله من النقاد؛ إذ سيدخل هذه المرأة- المعجبة الفيسبوكية- في حكم النقاد السابق. هذا ما يجده القارئ في قوله: «لو أنها التقطت صورتها مع صغيرة سمينة أقرب إلى الدائرة لكانت تعبث بي، وبقصتي، ولكانت بذلك السادس بالتأكيد» (ص76). ويمتدّ هذا التوجس ليصل إلى طرح السؤال الجدلي: من يصنع من؛ هل الناقد يصنع الكاتب أم الكاتب يصنع الناقد؟ كما جاء في القصة الرابعة من الرواية. (ينظر: ص186)

ومع ذلك يبقى الهاجس النقدي مهماً في عقل الكاتب ومشروعه الإبداعي، ويصيبه نوع من الزهو بسبب تلك القراءات التي ترى في العمل الأدبي، ما لم يكن الكاتب يراه، ربما ضعضع هذا النوع من القراءات- من جهة أخرى- ثقة الكاتب بعمله كما صرح بذلك، لا سيما إن كان المنجز النقدي أعمق من إنجاز الكاتب، هذا ما دفع السارد أن يتساءل «هل كنت أقصد كل هذا الذي تتحدث عنه؟!» (ص32) ولذلك فقد رأى الدراسة «مذهلة بكل المقاييس». فالأعمال النقدية السابرة لها تأثير كبير في الكاتب، حتى وهو يعادي النقاد ويضع من شأنهم، ولا مناص، والحالة هذه، من أن هذا النوع من الكتابة النقدية تدغدغ مشاعر الكاتب وتشعره بالفخر، ومع ذلك قد تكون هذه أيضاً إدانة مبطنة للنقاد الذين يشطحون في التفسير والتأويل، ويقوّلون الكاتب ما لا يخطر في باله، أو لا يمكن للنص أن يستوعبه أو يحتمله. وقد حدث مثل هذا في النقد القديم والحديث على حدّ سواء؛ ألم يقل المتنبي «ويسهر الخلق جرّاها ويختصمُ»؟ عدا عشرات الأمثلة من النقد المعاصر، وخاصة في تأويل الأدب الرمزي أو الصوفي أو تأويل مشكل القرآن الكريم والحديث الشريف.

ويعد التلقي أيضا هاجسا آخر من هواجس ما بعد الكتابة، وهذا التلقي- عدا التلقي النقدي- له جانبان، أولا تلقي المحيطين بالكاتب ممن يلتقط قصصهم، فيكتبها أو يوظفها في قصصه، فربما قاطعوه، فهم «لا يملكون روحا رياضية، أو حسا فكاهيا» (ص40)، ثمة أمر مزعج أحيانا في عملية التلقي هذه، فالكاتب يحتار أحيانا بين الأساليب التي يكتب بها، هل يكتب بالخيال أم بالواقع؟ وفي كلتا الحالتين ثمة من يلومه على فعله ذاك، فهل يرى نصر الله أن رضا القراء غاية لا تدرك؟

وأما الجانب الثاني للتلقي، وهو التلقي العام للقصص، أو للكتابة، عموما التي تجعل الكاتب ملاحقا من معجبين أو معجبات، ويصبح في متناول أبصارهم وبصائرهم، كما حدث مع فريد في هذه الرواية، وكما تعلقت المعجبات بفريد الكاتب، فقد تعلّق هو أيضا بواحدة من قرائه، واحتلت مساحة من تفكيره، إلى درجة أنه كان يمضي وقتاً في التفتيش بصفحة الفيسبوك للمرأة التي كتبت عنه الدراسة المستفيضة، «أعود لصور معجبتي./ تأملت الصور طويلاً، وأنا أتساءل عن سر ابتسامة النجمات التي تضيء شفتيها». (ص15) وليس هذا وحسب بل ظل يعود لصفحتها، منتظرا رسائلها له.

ومن أهم هواجس الكتابة- كما تبين الرواية- هو أن الكاتب بعد أن يصبح ذا مكانة مرموقة، سيقوم بدسّ أعماله الأولى في ثنايا أعماله الأخيرة، فهو لا يستطيع التخلي عنها، سيجد لها طريقة للنشر، ولو من باب التحايل، كما فعل فريد في «قصة البزّ» تلك القصة الواقعية التي كانت باكورة أعماله وكانت سببا في زجر أستاذه له؛ لأنه كتبها بواقعية مفرطة، يحتال فريد بحيلة سردية ويثبتها في ثنايا الرواية، ولم يدرجها ضمن القصص الأربعة، واكتفى بإعطائها عنوان «قصة محذوفة». (يُنظر: ص51). لعل هذه القصة بالفعل من باكورة أعمال إبراهيم نصر الله السردية وخشي نشرها مستقلة، فعندما أصبح مشهورا معروفا، وكاتبا ذا جوائز، وله جمهور يراه مبدعا في كل ما كتب، أجاز لنفسه تمريرها للقراء ليكسب نصه القديم حياة جديدة في سياق روائي حديث، لأنه لم يستطع دفنها، أو التخلص منها. هذا ما فعله مثلا محمود شقير في كتابه «تلك الأمكنة»، فأعاد نشر أول قصة كتبها في ملحق خاص بعد انتهاء السيرة (ينظر: تلك الأمكنة، ص247)، وكما فعل أيضا محمد حلمي الريشة فنشر باكورة أعماله الشعرية في نهاية كتابه «قلب العقرب- سيرة شعر» (يُنظر: ص273 وما بعدها). وربما فعلها غيرهما كثير من الكتّاب. حتما سيجد فيها القراء والنقاد مادة جيدة مأخوذين بالهالة التي عليها الكاتب الآن، زمن النشر الذي هو زمن إطلاقها من مخبئها لينظر إليها على أنها قصة بارعة، أو قصيدة جيدة على أقل تقدير، وهكذا.

إن هذا النوع من الأعمال الأولى المدسوسة في ثنايا الأعمال الجديدة، تحمل حصانتها معها؛ فإذا ما رأها النقاد متواضعة، فيكفي محامي الدفاع عنها أنها من بواكير أعمال الكاتب، ومن الطبيعي ألا تكون جيدة، وإن وجدوها جيدة، فيكون الكاتب قد ربح شهادة على قديمه الذي كان ينظر إليه في وقته على أنه رديء، كما هو الحال مع «قصة البزّ». وإن لم تجد لا هذا ولا ذاك، ولم تجد من يعجب بها من القراء العاديين (غير النقاد)، فكما يقول السارد فريد «فكاتبها ملزم أن يعجب بها». صحيح أن هذا القول قيل في حق قصة «المربع» إلا إنه أحد قوانين السارد العامة المصرّح بها بقوله: «في الحقيقة أن لكل قصة الحق في أن يكون لها معجب واحد بها على الأقل، فإن لم تجد، فكاتبها ملزم أن يُعجب بها». هذا القانون متعلق بالأعمال المنشورة وغير المنشورة، إذاً، فالكاتب لن يتخلى عن أعماله، ولن يكرهها حتى لو كرهها كل القراء سيبقى معجباً بها. هذه المرحلة من الكتابة تحمل مؤشرا نحو الغرور، ويداخله شعور بالزهو الذي لا يشعر به الكاتب إلا بعد أن يصبح مشهوراً، فلا يرى في كل ما يكتبه إلا أنه «جيد» ويستحقّ النشر.

لا شك في أن هذه القناعة التي يكتب بها نصر الله لم تأت من فراغ، وإنما أتت بفعل مشوار طويل من الكتابة والإنجازات والجوائز، وتحقيق المقروئية الكبيرة لكتبه. ولعلها هي السبب في عدم ركونه إلى النقاد، واتخاذه موقفا سلبيا تجاههم- كما سبق وذكرت أعلاه. لقد تجاوز المرحلة التي كان يتلهف فيها على مقال يكتبه أحدهم في أي عمل من أعماله الأدبية- وهذا حق طبيعي ومطلب مشروع- فلم يعد الآن بحاجة للنقاد، ما دامت كتبه يتلقفها القراء، ويعجبون بها، ويمتدحونها بكل عبارات المدح التي تجعل أي كاتب- في ظروفه- ينتشي كأنه في حفلة سُكْرٍ وسَلْطَنة، فلا حاجة أن تمر بضاعته بين أيدي النقاد ليعطوه شهادة على جودتها، لقد أصبحت ذات قيمة مجردة دون الحاجة لغيرها، وربما لا تحتاج إلى قراء ما دام أن قصصه حازت على إعجابه هو نفسه، وبالتالي فالناشر على استعداد دائما لطباعتها دون تردد، بناء على هذه المعادلة التي تحكم سوق الأدب والسوق بشكل عام. هذا ما يقوله القانون السابق الذي وضعه الكاتب إبراهيم نصر الله على لسان السارد فريد بوصفه كاتباً مشهوراً أيضاً.

ومن هواجس ما بعد الكتابة الجديرة بالتوقف عندها، حرص الكاتب على أن يتوفر في نصه عنصر المفاجأة، ويلخصها الكتاب بهذا القانون الإبداعي الكتابي «نص لا يتقن المفاجأة لا يعوّل عليه» (ص138). هذه المفاجأة التي تتخذ مسميات أخرى كالاستشراف أو النبوءة، وتمنح قصصه الحضور اللافت وإعجاب المعجبين أو المعجبات، كما حدث مثلا في ردود الأفعال على قصة «المربع»، فقد توفر فيها هذا العنصر.

يلمح القارئ لرواية «مأساة كاتب القصة القصيرة» جوانب متعددة من نرجسية الكاتب وإعجابه بنفسه، إضافة إلى عدم احتفاله بالنقد- كما أسلفت- وقد غدا شخصية عامة ومعروفة، هذه النرجسية التي تجعل الكاتب محط أنظار القراء وشركة الاتصالات، ويجعل الآخرين يصفونه بـ»الكاتب الكبير»، واكتشاف مواهبه في الغناء وصوته الجميل، فسبق أيضا لنصر الله أن لحّن بعض قصائده الوطنية، والملحّن-كما هو معروف- أوّل من يؤدي النص مغنّى قبل المطرب الذي يختاره ليؤديها في شكلها النهائيّ. وبالتالي فإنّ الكاتب يوظّف جانباً من سيرته الذاتية، وليس هذا الأمر إلا أحدها، بل إن كل هواجس الكتابة التي شغلت فكر فريد السارد شغلت فكر إبراهيم نصر الله نفسه، فهو يعبّر عن ذاته بطريقة قصصية.

كما تبدو ثقة الكاتب الزائدة بنفسه خلال القص، ليمنع القراء من النوم «لا تناموا»، فعليهم أن يواصلوا القراءة أو الاستماع له. (ينظر: ص169و 172). ولم يسلم الاسم الذي يختاره للكاتب/ السارد «فريد» من دلالة؛ ليكون هو نفسه فريدا من نوعه، وأنانياً، وألا يردّ فورا على الرسائل مانحا نفسه نوعا من الرزانة المصطنعة (برستيج الكاتب الكبير)، فالرد الفوري فيه شيء من ابتذال الذات، وحريصا أيضا على أن يظل موجودا داخل عمله القصصي، هذه الحالة التي يعرفها النقد المعاصر «بالتخييل الذاتي»، فقد وجد الكاتب «إبراهيم نصر الله» في هذه الرواية داخل البنية الروائية مرتين، الأولى عندما ذكر السارد اسمه مع جملة من كتّاب القصص القصيرة، عرباً وأجانب. فيقول «كما فعلها إبراهيم نصر الله في...، ولكنني سأحرص على علاقتي بالأخير {نصر الله} لأنه المسؤول عن هذه النوفيلا» (ص79)، وفي القصة الثالثة أيضا، يقول: «وجدت نفسي أواصل الرحلة بعناد عكس كل مبادئي، وقناعاتي، وأنا أتذكر عنوان ديوان إبراهيم نصر الله «الحب شرير!» (ص130). على ما في ذكر اسم الديوان من إقحام يبدو قلقا في السياق الذي جاء فيه، ويحمل بعدا ترويجياً لديوان شعر، ربما لم يأخذ حظّه من الانتشار والشيوع، كما هو الحال بالنسبة للروايات.

إن حشر الكاتب نفسه في بنية النص، وتذكير القارئ به، على الرغم من أن العمل الأدبي هو له، ويعرف القارئ مسبقاً أنه له قبل القراءة، فهذه الطريقة تجعل القارئ يشعر بتلك الأنا التي تسيطر على الكاتب، على الرغم من أنه لا يوجد طريقة مثلى- حسب روايات «التخييل الذاتي»- لظهورٍ الكاتب الصريح في الرواية، ليبقى وروده في النصّ مشروعا لا غبار عليه البتة من ناحية نقدية وإبداعية، إنما تبقى مسألة خاصة لدى القراء في مدى اقتناعهم بمبرر وجوده في النص، وفي قدرة الكاتب نفسه على تعزيز هذه القناعة فنيّاً، فحضور الكاتب المكثّف يبقى هاجسا آخر من هواجس ما بعد الكتابة التي تعزز الذات وتمنحها الحياة مرة بعد مرة، كلما قرأ النصَّ قارئ جديد، ليصبح الإعجاب بالنصّ هو الإعجاب بالشخص، فتختلط المسألتان، ليعيش بعض الكتاب وبعض القراء أوهام الإعجاب لتذهب بهما إلى منطقة أخرى أبعد من هذه المنطقة إلى وهم الحبّ مثلاً وإقامة علاقة من نوع ما، أبعد من مجرد فعل القراءة والانبهار بالنصّ، كما أوشك أن يحدث مع فريد، فلأنّ المرأة المرهفة كانت متزوجة، فقد أحسّ أنه معها «موثق اليدين والقدمين والشفتين» (ص115)، ليتوصل إلى قاعدة أخرى من قواعد الكتابة، تقول: «للكاتب أن يحبّ معجباته، وللكاتبة أن تحبّ معجبيها على ألا يؤثر ذلك في جوهر النصّ» (ص184). ولعلّ هذا أيضاً تجلٍ آخر من تجليات النرجسية، فالنصّ هو الأعلى مقاماً، ويجب ألا يمسّه أي شيءٍ يخدش جوهره. أو كأنّه يريد له أن يظل حراً، وألا يقع في فخّ المحدودية وإرضاء الطرف الآخر، وهذه أيضاً نرجسيّة بمعنىً من المعاني. لكنها- بتصوري- نرجسية مبرّرة، فكأنه لا شيء أكثر أهميّة في مقاييس الكاتب من أعماله الأدبية. بالمجمل، فإن رواية «مأساة كاتب القصة القصيرة» تطرح أسئلة مهمّة يعاني منها الكتّاب عموماً، وهي أسئلة مشروعة، ويواجه الكتّاب أنفسهم بها إن جهراً وإن سراً، أو يعبرون عنها إبداعياً، أو في الشهادات الإبداعية والمقالات، أو من خلال الحوارات الأدبية، فكثير من الهواجس تلاحق الكتّاب بدءاً من التجنيس وانتهاء بالتلقي، مروراً بتقنيات الكتابة ذاتها، ولكل كاتب إجاباته الخاصة على تلك الأسئلة، كما كانت لإبراهيم نصر الله إجاباته بشكل روائي على هذه الأسئلة المتشابكة، وهي إجابات- بالطبع- غير ملزمة لأي كاتب، بل إن لكل كاتب إجاباته وقلقه وأسئلته وهواجسه قبل الكتابة وأثناءها وبعدها، وتؤكّد الرواية هذه المسألة وتضيئها بوضوح كبير ومن عدة جوانب.

نظافة ونضارة
وربح اسبوعياً

اشتري من منتجات

OMO Comfort Jif

لغرصة لربح واحدة من 10 غسالات

تعليمات وشروط الحملة

- عند شرائك Omo,Jif,Comfort ستجد كوبون على جانب العبوة
- ادخل على الموقع www.nedm.com.ps/coj او مسح كود QR الموجود على العبوة لتدخل السحب
- في حال كان الكود غير واضح تواصل مع شركة الشرق الادنى للتوزيع و التسويق على رقم 022963621
- تبدأ الحملة بتاريخ (25/07/2021) وتنتهي بتاريخ (25/08/2021) او حين نفاذ المخزون
- سيتم السحب اسبوعيا والاعلان عن الفائزيين على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركة
- لاستلام الجائزة على المشترك الاحتفاظ بالعبوة التي تحمل الكود وفي حال فوزه يجب احضار العبوة لاستلام الجائزة
- سيتم الترتيب مع الفائز لاستلام الجائزة
- الحملة مرخصة من وزارة الاقتصاد الوطني

مجموعة عنبتاوي
شركة الشرق الادنى للتوزيع والتسويق
Near East Distribution & Marketing - شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق
nedm.palestine
+970 (2) 296 3623
+970 (2) 296 3621

إضاءات

أيتها السلطة قولي الحقيقة للناس!

بقلم: نبيل عمرو

يبدو أن السلطة اختارت تجاهل الأخبار السلبية المتصلة بها كأفضل وسيلة تراها فعالة لنفيها. كانت هذه النظرية معمولا بها في كثير من الكيانات والحكومات خصوصا فيما يسمى بالعالم الثالث، وذلك حين لم يكن في حياة الناس هذا الكم الهائل من الإذاعات والفضائيات، والصحافة الورقية والإلكترونية التي رغم كثافتها تحتل المرتبة الثانية في تشكيل الرأي العام بعد وسائل التواصل الاجتماعي التي وفرت لكل مواطن منبرا حرا يقول فيه ما يشاء دون أن تتمكن أية جهة رسمية من الحجب، ذلك أن وسائل التحايل على الرقابة والملاحقة أقوى وأكثر فاعلية من كل الإجراءات التي تتخذها أي سلطة مهما بلغت من القدرات والإمكانيات.

الرأي العام الفلسطيني صار يتشكل مما ينهمر عليه من تسريبات وحتى شائعات يختلط فيها الحقيقي بالمفتعل ولا يلام المواطن حين يصدق ما يسمع ويقرأ ويرى فمن أين له معرفة الحقيقة الغائبة وراء تكتم السلطة على ما تتهم به وإحجام منابرها التي يمولها المواطن دافع الضريبة عن قول الحقيقة ولو بعضا منها.

إن سطوة المنابر على مختلف أشكالها ومصادرها وأجنداتها في زمن الانتقادات الكثيرة والمبررة الموجهة لأداء السلطة، أوصلت المجتمع كله إلى حالة من البلبلة والشك في كل شيء واليأس من كل شيء وحالة كهذه لم يألفها الفلسطينيون على مدى تاريخهم القديم والحديث، وإذا ما نظر للأمر من زاوية أن للفلسطينيين قضية وطنية مصيرية فيها احتلال واستيطان ومصادرة منهجية لأبسط الحقوق فإن ما وصل إليه الرأي العام الفلسطيني من تشوش وغموض في الرؤية هو في الواقع أفضل مناخ موات للاحتلال ليس كي يبقى فقط وإنما كي لا تقوم للشعب الفلسطيني قائمة، وسيقال في تلك الحالة لا سمح الله هذا ما جنيتموه على أنفسكم.

وإذا ما تعمقنا أكثر في المؤثرات المباشرة لتخريب الرأي العام فإننا نلمس ظاهرة مزدوجة تتحمل السلطة الرسمية والشرعية المسؤولية الأولى عنها شقها الأول أنها سلطة كثيرة الأخطاء بالفعل وهذا هو حالها الآن في نظر غالبية الجمهور في كل الوطن أي في غزة والضفة والشتات.

وشقها الثاني أنها تتجاهل وضعها وحين يتولى بعض أهلها الدفاع عنها يكون في نصه ومضمونه ساذجا وأقرب إلى تحقيق نتائج عكسية تضاعف الخطأ ولا تقلل منه.

هنا ولكي نتفادى سطوة المؤثرات السلبية في تشكيل الرأي العام فلا مناص من العمل باتجاهين، الأول الإقلاع عن دفن الأخطاء تحت أخطاء مستجدة دون وضع السياسات المؤدية إلى الحد منها، والثاني وربما يكون هو الأهم أن تقال الحقائق للناس كما هي فهذا وإن كان محرجا إلا أنه أقل أذىً من الإنكار والتكتم.

تخلى العرب عن أفريقيا فتخلت عنهم لإسرائيل

بقلم: سامي سرحان

في كل عام تصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حزمة قرارات لصالح القضية الفلسطينية بأغلبية كاسحة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنكر أن هذه الأغلبية الكاسحة والأوتوماتيكية مردها اليوم أن 54 دولة أفريقية التي هي أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية سابقا وأعضاء الاتحاد الأفريقي اليوم هي وراء هذه الأغلبية بدرجة كبيرة إلى جانب دول حركة عدم الانحياز ودول منظمة المؤتمر الإسلامي ودول المعسكر الاشتراكي فيما مضى ودول أمريكا اللاتينية وما يسمى دول مجموعة الـ 77 + الصين التي ترأستها فلسطين قبل عامين أو أكثر قليلا، وهذه الأغلبية المرعبة في الجمعية العامة كانت بعد عام واحد من خطاب أبو عمار في الأمم المتحدة كانت وراء اتخاذ الجمعية العامة قرارها التاريخي بالأغلبية الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية وقد أفقد هذا القرار إسرائيل وحلفائها رشدهم وكانوا يخشون أن تشهد الأعوام اللاحقة طرد إسرائيل من الأمم المتحدة لولا الضغوط الأمريكية الهائلة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأعضاء وجمدت دفع حصتها المالية المهمة للأمم المتحدة وقد ظلت هذه الأغلبية المريحة في الأمم المتحدة لصالح حقوق الشعب الفلسطيني قوة ضاغطة على إسرائيل وأمريكا حتى يحقق الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعندما تسللت إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي مجددا كعضو مراقب تنتابنا المخاوف من أن إسرائيل أول ما تفكر به هو ضرب الإجماع الأفريقي على مساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المتمثل في التصويت "الأوتوماتيكي" لصالح القضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وهو ما اعتبره بنيامين نتنياهو في خطابه الوداعي عندما خسر رئاسة الحكومة خطرا وجوديا على دولة إسرائيل كما هو الحظر النووي الإيراني ولم تأت هذه الأغلبية والتأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية من فراغ وإنما جاءت نتيجة دبلوماسية نشطة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس أبو عمار الذي لم يهدأ يوما وكان حركة دائمة من أقصى شمال الكرة الأرضية إلى أقصى جنوبها في جنوب أفريقيا ومن نيبال إلى نيكاراغوا إلى المالديف.

حافظت هذه الحركة وما تلاها من حركة دبلوماسية للقيادة الفلسطينية إلى حد بعيد على علاقات قوية مع دول القارة الأفريقية وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي والتي بدأت بالخفوت نتيجة الضغوط الأمريكية والمصالح المتنامية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والدول الأفريقية التي باتت تطغى على المبادئ في السياسة الدولية.

وثمة عدة عوامل أثرت في قرار الاتحاد الأفريقي بمنح إسرائيل صفة عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي بعد أن طردتها من منظمة الوحدة الأفريقية وقطعت معظم دول القارة علاقاتها الدبلوماسية معها ولعل تواطؤ إثيوبيا في تحرير هذا القرار هو أبرز العوامل، ويكشف تصريح للمسؤولين الجزائريين حقيقة تورط أديس أبابا مقر الاتحاد الأفريقي في عملية غير شرعية أقدمت عليها إثيوبيا في اتخاذ قرار منح إسرائيل عضوية دولة مراقبة في الاتحاد الأفريقي دون مشاورات مستفيضة مع دول أفريقية عديدة وكأنها تقول إن القرار غير شرعي واتخذ في غفلة من معظم الدول الأفريقية لخدمة مصالح إثيوبية خالصة لارتباطات إثيوبيا بإسرائيل وخشيتها من تداعيات سد النهضة مع كل من مصر والسودان.

وإذا كان الدور الإثيوبي ظاهرا في قرار منح إسرائيل صفة دولة مراقب في الاتحاد الأفريقي فإن معظم الدول الأفريقية منشغلة بمشاكلها كمالي مثلا التي شهدت انقلابين عسكريين في فترة وجيزة كما شهدت تشاد انقلابا ومقتل رئيسها وكذلك النيجر ونيجيريا والصومال وكينيا وجنوب السودان، أما جنوب أفريقيا الدولة الصديق للشعب الفلسطيني التي تحررت من نظام التمييز العنصري وصاحبة الوزن السياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية والتأثير على قرارات الاتحاد الأفريقي فيبدو أنها لم تعد تولي المبادئ التي آمن بها نيلسون مانديلا كثيرا من الأهمية وباتت تبحث عن مصالحها.

لقد كانت منظمة الوحدة الأفريقية وفيما بعد الاتحاد الأفريقي سندا قويا للقضية الفلسطينية والقضايا العربية في المحافل الدولية، وكان نيلسون مانديلا صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني وكان وهو في سجنه يتلقى التقارير عن العلاقات الوطيدة بين ياسر عرفات والمؤتمر الوطني الأفريقي، وحين تحررت جنوب أفريقيا من حكم التمييز العنصري المتحالف مع الكيان العنصري الإسرائيلي كان ياسر عرفات ضيف الشرف في احتفالات الاستقلال وقيام الحكم الديمقراطي وكان أول قرار اتخذه مانديلا هو فتح سفارة جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية.

إن الدبلوماسية النشطة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولدولة فلسطين والسلطة الوطنية حافظت إلى حد بعيد على علاقات طيبة مع دول عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي وبعض قادة الدول الأوروبية ولكن انهيار الاتحاد السوفياتي أضعف حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية وزاد من نفوذ الولايات المتحدة على المستوى الدولي حتى باتت الدولة العظمى الوحيدة في العالم وحملت المشروع الصهيوني على أكتافها ومارست شتى أساليب الضغط على معظم دول العالم لتسويق رؤيتها للعالم ومن ضمن هذه الرؤية تسويق إسرائيل كدولة ديمقراطية متقدمة في المجالات الاقتصادية والعلمية والزراعية والأسلحة والأمن، ولم تتوقف عند هذا الحد بل مارست ضغوطا سياسية واقتصادية وعقوبات مالية على كثير من الدول وزعماء تلك الدول ليفتحوا أبواب بلادهم أمام إسرائيل والتحالف معها، وها هي اليوم تخترق إسرائيل كثيرا من الدول في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي حتى وصلت إلى الاتحاد الأفريقي وباتت مصر التي ربطها أنور السادات بمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل تشعر بالقلق من النفوذ الإسرائيلي في القارة الأفريقية وخاصة الدول الست التي زارها بنيامين نتنياهو عام 2016 وهي معظم دول حوض النيل.

ولا بد من تكرار القول بأن إسرائيل لها دور رئيسي في أزمة سد النهضة وقد وقعت عقودا كثيرة مع إثيوبيا، ووجد نتنياهو أثناء زيارة أديس أبابا حفاوة بالغة تكشف المستور من العلاقات بين الدولتين وإذا كان أحد أهداف إسرائيل في القارة الأفريقية الضغط على مصر من خلال سد النهضة فإنها بالتأكيد تسعى لأن تكون حاضرة عندما يناقش الاتحاد الأفريقي قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية لتحييد هذه القرارات والمواقف الأفريقية خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والهدف الأبعد للتسلل الإسرائيلي إلى القارة الأفريقية وفق كثير من المحللين هو مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في القارة الأفريقية وكذلك الروسي والتركي والإيراني نيابة عن الولايات المتحدة التي تستعد لمواجهة الصين في شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي وتسحب قواتها من أفغانستان وتستعد لذلك من الفرات وغرب آسيا على وجه العموم.

لقد وجدت إسرائيل فرصتها للتغلغل في أفريقيا وهو هدف وضعته أمامها منذ قيامها واستخدمت دبلوماسيتها الناعمة للنفوذ إلى القارة وساعدها على ذلك كما أشرنا أولا السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل وانتشارها في أفريقيا وتبادل المصالح بينها وثانيا انشغال الدول العربية المحورية في قضاياها الداخلية والنزاعات البينية بين الدول العربية وغياب المساعدات العربية للدول الأفريقية وثالثا: تغلغل الجماعات المؤيدة لإسرائيل كالكنيسة الإنجيلية في أفريقيا في السنوات الأخيرة، رابعا: التطبيع الذي قامت به الإمارات والبحرين والسودان والمغرب مع الكيان الإسرائيلي فقد قايضت السودان رفع اسمها من الدول الراعية للإرهاب وتخفيض ديونها والسماح لها بالاقتراض من البنك الدولي بالقضية الفلسطينية كما قايض المغرب التطبيع مع إسرائيل باعتراف أمريكي بالصحراء الغربية كجزء من المغرب لتخلف وتثير النزاع مجددا بين الجزائر والمغرب حول الصحراء وأما الإمارات المتحدة رائدة موجة التطبيع الجديد فقد تجاوزت كل حدود العلاقات الدولية وباتت تابعا للسياسة الإسرائيلية بل حليفا ذليلا سيدفع ثمن تحالفه غير المنطقي مع الكيان الإسرائيلي ليس لأنه تخلى عن القضية الفلسطينية وانما لأنه جر نفسه إلى صراع إقليمي في منطقة الخليج المضطر به، وكان في غنى عنه.

أما البحرين فليس التطبيع مع إسرائيل سوى خشية خلاص يعتقد ملك البحرين أنها الوسيلة الأخيرة المتبقية بين يديه للبقاء ملكا وحاكما للبحرين رغم إرادة شعب البحرين الذي يرفض التطبيع جهارا ويرفض حكم الأسرة الحاكمة ولا يمكن نسيان ما أقدم عليه المغدور أنور السادات من توقيع اتفاق كامب ديفيد وتبديد انتصار جيش مصر وآمال شعب مصر بالحرية والحياة الكريمة، فكان أول من تنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وأخرج مصر من المواجهة مع المحتل الإسرائيلي وأقام سلاما مذلا مع إسرائيل وعلاقات تبعية للسياسة الأمريكية والإسرائيلية في العالم العربي وأفريقيا وأطلق يد إسرائيل في استيطان الضفة الغربية مقابل التخلي عن مستوطنة يميت وما تبع ذلك من غزو لبنان واحتلال بيروت وإخراج م.ت.ف من لبنان بعد موته، كل ذلك التزاما من حكام مصر باتفاقيات كامب ديفيد وقد فضح مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل كل ذلك أمام الكنيست الإسرائيلي لدى تصويته على قبول اتفاقيات كامب ديفيد بقوله "إن توقيع السلام مع أكبر دولة عربية (مصر) يقوم على: لا للدولة الفلسطينية ولا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني".

وبما أن إسرائيل هي قوة الاحتلال للأرض الفلسطينية فإن معنى هذا الالتزام المصري يعطي إسرائيل حق التقرير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وهذا الالتزام المصري يظهر في مشاركة مصر في حصار قطاع غزة وفي سكوتها عن المطبعين العرب الجدد وفي ارتهان سياستها للإرادة الأمريكية الإسرائيلية وتراجع دورها الإقليمي والعربي والدولي وفي القارة الأفريقية واستقوت عليها إثيوبيا بسد النهضة وحشدت المجتمع الدولي في مجلس الأرض ضدها ووقف الاتحاد الأفريقي نصيرا لإثيوبيا حتى السودان بات موقفه يوما مع مصر وآخر مع إثيوبيا وتمددت تركيا في شرق المتوسط وغرب مصر وتمددت إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن وغزة وباتت إثيوبيا وآبي أحمد الرائد والقائد لأفريقيا بعد تراجع الدور المصري والعربي عموما وبعد أن كان عبدالناصر الرائد والزعيم والقائد لحركات التحرر في القارة الأفريقية.

وسمعنا بقادة أفارقة عظام قادوا بلادهم نحو الحرية والاستقلال ومعاداة الصهيونية والاستعمار أمثال باتريس لومومبا وجوليوس نيريري وكوافي نكروما وجوموكينيا وأحمد بن بيلا ومحمد الخامس ومعمر القذافي وهواري بومدين، فأين اليوم نحن من هؤلاء الزعماء العظام الذين حرروا أفريقيا وأين هؤلاء من الحكام الحاليين الذين يبحثون عن شركات الحراسة الإسرائيلية والمساعدات المالية مقابل بيع بلادهم وثروات شعوبهم للمستعمر الجديد العنصري الذي لا يعرف غير سياسة القتل والتجسس واستغلال ثروات الدول التي يصل إليها.

لقد كانت علاقة شراكة أقامها عبدالناصر مع أفريقيا، فكان المعلم والمهندس والطبيب والممرض والمزارع المصري ورجالات الأزهر في كل مكان من أفريقيا لمساعدة شعوبها والنهوض بها ولعل إسرائيل هي من استفاد من تجربة عبدالناصر ولكن لأهدافها الشخصية وليس لمصلحة شعوب القارة المنكوبة بحكامها وحروبها وانقساماتها القبلية والعرقية كالدول العربية، للأسف الشديد، وكانت النتيجة إخراج العرب من معادلة أفريقيا وحلول الكيان الإسرائيلي في المعادلة ولم يبق من صورة العرب والمسلمين في أفريقيا غير داعش وأخواتها تعمل على فصل دول شمال أفريقيا العربية عن دول جنوب الصحراء وتعيث خرابا و دمارا من دول إسلامية كانت نموذجا للتعايش كنيجيريا والنيجر ومالي وتشاد وغيرها من الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة التي ترتبط بالعرب والقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية بروابط روحية ونضالية متينة، وهذا ما يلقي على منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية كبيرة في مضاعفة جهودها الدبلوماسية في القارة الأفريقية ومن الدول العربية أو من تبقى من هذه الدول على تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية المحتاجة والتي اعتقدت أن إسرائيل ستقدم لها طوق النجاة من مشاكلها بعد أن تخلى العرب عن أفريقيا التي طالما اعتبروها عمقهم الاستراتيجي وسندهم وسند القضية الفلسطيني في المحافل الدولية .

الحدث الفلسطيني

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيرزيت، شارع عطارة
صندوق بريد 31، فلسطين
هاتف: 5372 281 2 970+
فاكس: 5376 281 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

محفظتي PALPAY

لطلابنا في الثانوية العامة

مع تطبيق محفظتي PALPAY

فرحتكم فرحتين

حملوا التطبيق

احصلوا على بطاقة VISA هدية

بدون حساب بنك

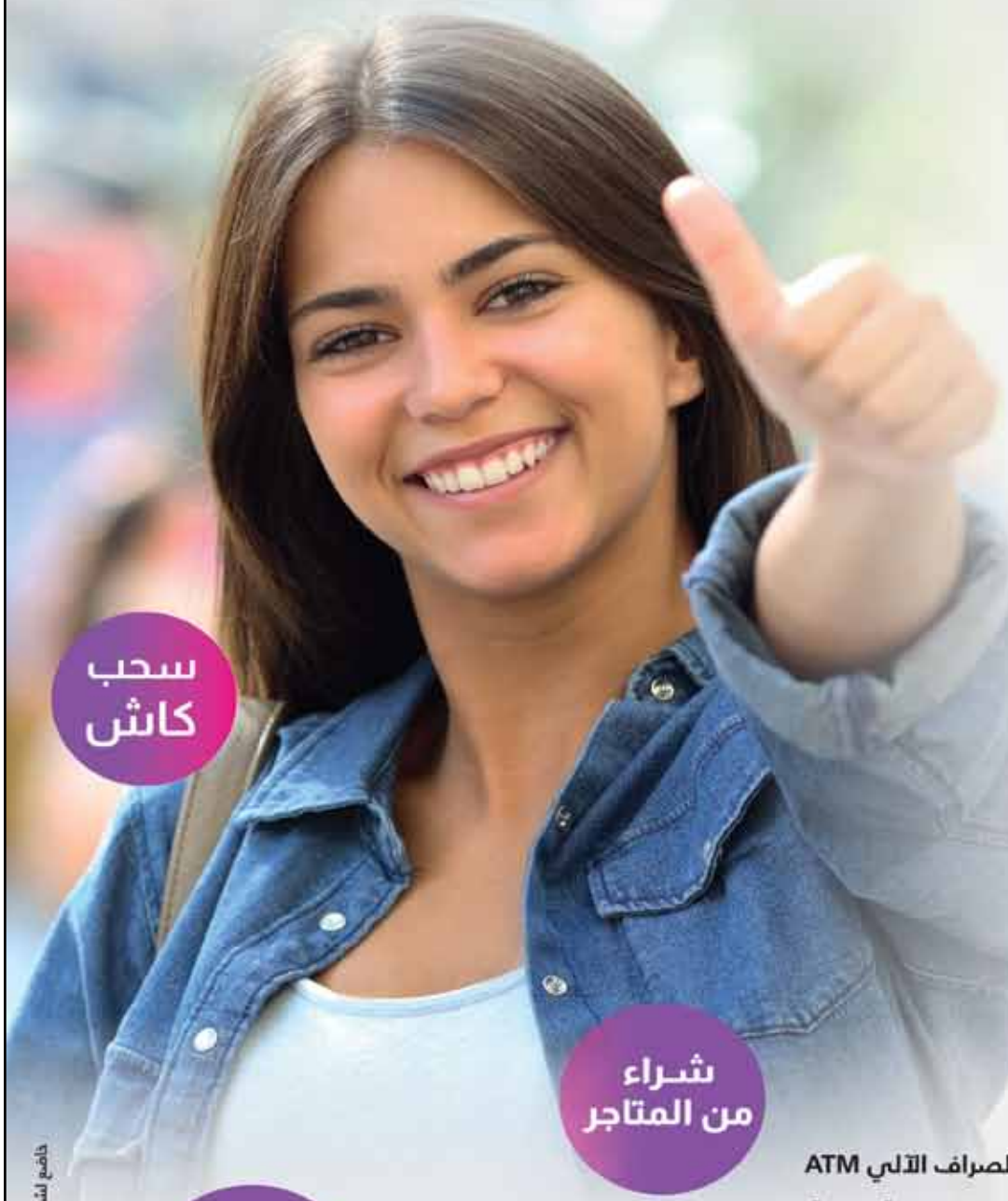

سحب كاش

شراء من المتاجر

شراء عبر الانترنت

مييزات البطاقة

- يمكنكم شحن البطاقة من خلال الإيداع نقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي ATM
- التسوق والشراء من خلال البطاقة على المواقع الإلكترونية والمتاجر محلياً ودولياً
- يمكنكم إستخدام البطاقة أثناء السفر للشراء والسحب النقدي في أي مكان بالعالم

خاضع لشروط الحملة وأحكام البرنامج

لمزيد من المعلومات أو أي استفسارات يمكنكم التواصل معنا خلال: 1700 999 666 | 1800999666 | 009705688848030